دراسة فقهية لمهمات الأحكام المتعلقة

بطبيب الأطفال ومريضه

دكتور / عبدالله بن عبد الرحمن البدر

الأستاذ المساعد بجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية

دكتوراه في الفقه المقارن - المعهد العالي للقضاء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه..

وبعد.

فإن كل إنسان في حياته تضطره احتياجات التداوي، والذهاب إلى الطبيب للعلاج، وقد حث نبينا محمد ﷺ على الأخذ بالتداوي وعلاج الداء فقال: ((تداووا عبادا الله، فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له دواء، غير داء واحد: الهرم))^(١). والطفل من حين يولد وهو محتاج للعناية، ومن أهم أنواع العناية والرعاية، الوقوف على صحته فيما يعرض له من أسقام وأمراض.

ولما كان طبيب الأطفال محل المسؤولية فيما يعرض للطفل من عوارض صحية، فإن الحاجة داعية إلى معرفة الأحكام المتعلقة بعلاقة طبيب الأطفال بمريضه، وما يجريه من عمليات قد تؤثر على كثير من أحكام الطهارة، أو الصلاة، أو الصيام أو التصرفات، أو غيرها من الأحكام الشرعية.

في هذه البحث أردت -والله الموفق- بيان أبرز الأحكام الفقهية المتعلقة بطبيب الأطفال ومريضه، سائله سبحانه أن يكون نافعاً ومحققاً إثراءً علمياً شرعياً في بابه، مفيداً للمختصين بطب الأطفال من الممارسين الصحيين، وأنه يجعله ذخراً لي في عاقبتني، إنه سميع مجيب.

(١) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب الطب، باب ما جاء في الرجل يتداوى ١٩٣/٤ برقم (٣٨٥٥)، والترمذي في سننه، كتاب الطب، باب ما جاء في الدواء والحث عليه ٣٣٥/٤ برقم (٢٠٣٨) وقال: حسن صحيح. وصححه الحاكم في المستدرک ١٩٩/٤.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الآتي:

- ١- بيان أبرز الأحكام الفقهية المهمة المرتبطة بعمل طبيب الأطفال داخل العيادة.
- ٢- تعلق كثير من مباحث البحث بإشكاليات في العمل الطبي والتي يلزم توضيح ضابطها الفقهي.
- ٣- المساهمة في إثراء المكتبة الفقهية بالبحوث التخصصية والتي تهتم شريحة الأطباء، ومنهم أطباء الأطفال.

أسئلة البحث:

- ١- ما هي الآثار الفقهية لطهارة طبيب الأطفال أثناء مداواته للطفل؟.
- ٢- ما هي الآثار الفقهية لصلاة وصيام طبيب الأطفال أثناء مداواته للطفل؟.
- ٣- ما هي مهمات الآثار الفقهية لعلاقة طبيب الأطفال مع الطفل؟.
- ٤- ما هي الآثار الفقهية لما قد يحدث داخل عيادة طبيب الأطفال وأثناء العمل؟.

الدراسات السابقة:

لم أجد بعد البحث والتحري على من جمع الأحكام المتعلقة بطبيب الأطفال ومريضه في بحث مستقل، وإنما هي مسائل متفرقة في كتب ورسائل أهل العلم.

منهج البحث:

اتبعت في بحثي على المنهج الاستقرائي، حيث تتبع الأقوال الفقهية في مسائل البحث، والأدلة التي اعتمدوا عليها، مع مناقشة الأدلة وصولاً للقول الراجح، وتفصيل ذلك فيما يلي:

- أصور المسألة المراد بحثها ليتضح المقصود من دراستها.
- إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق أذكر حكمها بدليلها مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة.
- إذا كانت المسألة من مواضع الخلاف، فإنني أحرر محل الخلاف، ثم أذكر الأقوال في المسألة، مع بيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية، مقتصرًا على المذاهب الفقهية المعتبرة، كما وثقت الأقوال من كتب أهل المذهب نفسه.
- استقصيت أهم أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها من مناقشة، وما يجاب عنها إن أجيب، ثم أرجح مع بيان سبب الترجيح ووجهاته.

- اعتمدت على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التوثيق، كما ركزت على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.
- اعتنيت بتخريج الأحاديث، وبيان درجتها إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما، فإن كانت كذلك فأكتفي حينئذ بتخريجه.
- اعتنيت بقواعد اللغة العربية والإملاء، وعلامات الترقيم.
- وضعت خاتمة تلخص البحث، وتعطي فكرة عما تضمنه من مسائل، مع إبراز أهم نتائج البحث.

خطة البحث:

انتظم هذا البحث في مقدمة ومبحث تمهيدي وأربعة مباحث وخاتمة، جاءت

وفق التالي:

- المقدمة: وفيها بيان منهج البحث وخطته.
- المبحث التمهيدي: تعريف طبيب الأطفال. وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: تعريف الطب. وفيه مسألتان:
 - المسألة الأولى: تعريف الطب لغة.
 - المسألة الثانية: تعريف الطب اصطلاحاً.
 - المطلب الثاني: تعريف الأطفال، وفيه مسألتان:
 - المسألة الأولى: تعريف الأطفال لغة.
 - المسألة الثانية: تعريف الأطفال اصطلاحاً.
- المبحث الأول: الأحكام الفقهية لعلاقة طبيب الأطفال بالمرضة.
 - المطلب الأول: خلوة طبيب الأطفال بالمرضة.
 - المطلب الثاني: لمس طبيب الأطفال للممرضة.
 - المطلب الثالث: نظر طبيب الأطفال للممرضة.
- المبحث الثاني: الأحكام الفقهية المتعلقة بالطهارة، وفيه أربعة مطالب:
 - المطلب الأول: خروج النجاسة من الطفل.
 - المطلب الثاني: قيء الطفل.
 - المطلب الثالث: مس الطبيب لعورة الطفل.
 - المطلب الرابع: مس الطبيب للممرضة.
- المبحث الثالث: الأحكام الفقهية المتعلقة بالصلاة والصوم، وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: صلاة طبيب الأطفال وصومه حال العمليات الجراحية.
- المطلب الثاني: وجود الدم على ثوب الطبيب.
- المبحث الرابع: الأحكام الفقهية المتعلقة بالطفل، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: حدود عورة الطفل.
- المطلب الثاني: جراحة الختان.
- المطلب الثالث: إتلافات الطفل في المشفى.
- المطلب الرابع: التلفظ على الطفل بالقذف.
- الخاتمة
- المراجع
- الفهارس

المبحث التمهيدي:

تعريف طبيب الأطفال. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الطب. وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الطب لغة.

الطب (مثلثة الطاء) علم يعرف به حفظ الصحة وبرء المرضى. ويطلق في

لغة العرب على معان:

١- علاج الجسم والنفس، يقال: طبَّه طبَّاً، إذا داواه ^(١).

٢- الحذق، وكل حاذق طبيب عند العرب ^(٢).

٣- السحر، يقال: رجل مطبوب، أي مسحور ^(٣).

والمعنى المتعلق من هذه المعاني بعنوان البحث هو المعنى الأول، وهو علاج

الجسم والنفس.

المسألة الثانية: تعريف الطب اصطلاحاً.

اختلف الأطباء في بيان تعريف الطب على ثلاثة أقوال تختلف لفظاً وتقترب

في المعنى، وهي على النحو الآتي ^(٤):

القول الأول: أنه علم يعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يعرض لها

من صحة وفساد، ونسب هذا القول لقدماء الأطباء، كما نسب لابن رشد الحفيد ^(٥).

القول الثاني: أنه علم بأحوال بدن الإنسان، يحفظ به حاصل الصحة، ويسترد

زائلها ^(٦)، ونسب هذا القول لجالينوس ^(٧) وداود الأنطاكي ^(٨).

(١) ينظر: الصحاح للجوهري ١/١٧٠، ولسان العرب لابن منظور ١/٥٥٤، مادة (طبب).

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور ١/٥٥٤، مادة (طبب).

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣/١١٠.

(٤) ينظر: أحكام الجراحة الطبية للشنقيطي ٣٢-٣٣.

(٥) ينظر: النزهة المبهجة في تشخيص الأذهان وتعديل الأمزجة للأنطاكي ١/٣٤.

(٦) ينظر: النزهة المبهجة في تشخيص الأذهان وتعديل الأمزجة للأنطاكي ١/٣٤، وشرح زاد المستقنع للشنقيطي

١١٢/١٣.

(٧) ينظر: النزهة المبهجة في تشخيص الأذهان وتعديل الأمزجة للأنطاكي ١/٣٤، ٣٥.

(٨) ينظر: تذكرة أولي الأبواب للأنطاكي ١/٩.

القول الثالث: أنه علم يعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح، ويزول عن الصحة ليحفظ الصحة حاصله، ويستردها زائلة، وهو قول ابن سينا^(١).

ويظهر بعد عرض هذه الأقوال أنها تتشابه في معناها ومضمونها، فالطب علم يختص بعلاج الأمراض، ومعرفة حال الإنسان من الصحة والمرض، ومحاولة إزالة المرض بوسائل العلاج المتوفرة^(٢).

أما الطبيب ذاته فقد عرف بتعريفات متقاربة المعنى، منها:

١. أنه الذي يعرف العلة، ودواءها، وكيفية العلاج^(٣).
٢. أنه العالم بالطب، ويعالج المرض^(٤).
٣. أنه: (الذي يفرق ما يضر بالإنسان جمعه، أو يجمع فيه ما يضره تفرقه، أو ينقص منه ما يضره زيادته، أو يزيد فيه ما يضره نقصه، فيجلب الصحة المفقودة، أو يحفظها بالشكل والشبه، ويدفع العلة الموجودة بالضر والنقيض ويخرجها، أو يدفعها بما يمنع من حصولها بالحمية)^(٥).
٤. أنه: (الذي يمارس الطب ويعالج المرضى،.... وكان في السابق يطلق على كل من لديه خبرة بالتطبب، أما الآن فقد أصبح محصوراً على كل من نال شهادة جامعية تحيز له ممارسة الطب وفق القواعد العلمية المقررة عند أهل هذا العلم)^(٦).

(١) ينظر: القانون في الطب لابن سينا ٣/١.

(٢) ينظر: الموسوعة الطبية الفقهية د. أحمد كنعان ص ٦٤٤.

(٣) ينظر: لسان العرب لابن منظور ٥٥٤/١، ومختار الصحاح للجوهري ص ١٦٣، مادة (طبب). ونيل الأوطار للشوكاني ٢٩٦/٥.

(٤) ينظر: مختار الصحاح للجوهري ص ١٦٣، مادة (طبب).

(٥) زاد المعاد لابن القيم ٩/٤-١٠.

(٦) ينظر: الموسوعة الفقهية الطبية ص ٦٥١.

المطلب الثاني: تعريف الأطفال. وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الأطفال لغة.

الأطفال جمع طفل، والطفل لغة: الصغير من كل شيء^(١)، العرب تقول: جارية طفل وطفلة^(٢). والطفل: الصغير من الأولاد، للناس والدواب، وأطلقت المرأة والظبية، والنعم إذا كان معها ولد طفل^(٣).

المسألة الثانية: تعريف الأطفال اصطلاحاً.

الطفل: هو الصغير من الإنسان من حين يسقط من بطن أمه إلى أن تظهر عليه علامات البلوغ^(٤).

وللبلوغ علامات طبيعية ظاهرة، منها ما هو مشترك بين الذكر والأنثى؛ كالاختلام، ونزولمني، والإنبات وتغير الصوت، ومنها ما يختص بالأنثى كالحبل والحيض^(٥).

والنصوص التي تدل على أن اسم الطفل مختص بمن كان قبل البلوغ كثيرة، منها:

- ١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٦).
- ٢- قوله ﷺ: ((رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يبلغ))^(٧).

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور ٤٠١/١١.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢٣٥/١٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: حاشية ابن عابدين ٣٣٢/٧.

(٥) ينظر: فتح القدير لابن الهمام ٤٢٦/١، والشرح الكبير للدردير ٢٩٣/٣.

(٦) سورة النور آية ٥٩.

(٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً ٤٥٤/٢ برقم (٤٣٩٨)، و النسائي في سننه، كتاب: الطلاق، باب: من لا يقع طلاقه من الأزواج ١٥٦/٦ برقم (٣٤٣٢)، عن عائشة - رضي الله عنها-، وقال الحاكم في المستدرک ٥٩/٢ برقم (٨١٦٩) : صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في الإرواء برقم (٢٩٨).

المبحث الأول:

الأحكام الفقهية لعلاقة طبيب الأطفال بالمرضة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: خلوة طبيب الأطفال بالمرضة.

اتفق الفقهاء من المذاهب الأربعة على أن الخلوة بالمرأة الأجنبية محرمة، ومن نصوصهم في ذلك:

- عند الحنفية: جاء في الدر المختار: (الخلوة بالأجنبية حرام إلا لملازمة مديونة هربت ودخلت خربة...) (١).
 - عند المالكية: جاء في الفواكه الدواني: (ولا يجوز أن يخلو رجل بامرأة ليست منه بمحرم ولا زوجة بل أجنبية) (٢).
 - عند الشافعية: جاء في المجموع: (وأما إذا خلا الأجنبي بالأجنبية من غير ثالث معهما فهو حرام بالاتفاق) (٣).
 - عند الحنابلة: جاء في الإنصاف: (وتحرم الخلوة لغير محرم) (٤).
- واستدلوا على حرمة الخلوة بما يلي:

الدليل الأول: قول الرسول ﷺ: ((لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم)) (٥). **وجه الدلالة:** الحديث ظاهر الدلالة بصريح النص على تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية بدون محرم (٦).

الدليل الثاني: إجماع الفقهاء على تحريم الخلوة بالأجنبية، وقد حكى الإجماع على ذلك ابن حجر، حيث قال: (منع الخلوة بالأجنبية وهو إجماع) (٧).
لكن ما الحكم فيما لو كان مع الممرضة امرأة أخرى أو أكثر، هل يجوز لطبيب الأطفال الخلوة بهن؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

(١) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ٢٣٥/٥.

(٢) الفواكه الدواني للنفرواي ٤٠٩/٢.

(٣) المجموع للنووي ١٠٩/٩.

(٤) الإنصاف للمرداوي ٣٢/١.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس -رضي الله عنه-، كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا معها ذو محرم ٣٩٥/٣ برقم (٣٩٣٥).

(٦) ينظر: المجموع للنووي ١٠٩/٩.

(٧) فتح الباري لابن حجر ٧٧/٤.

القول الأول: تحريم خلوة الرجل بنسوة منفرداً بهن. وهو مذهب الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

ودليلهم في ذلك: عموم الأدلة الواردة في تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية والتي سبقت، وهي تشمل تحريم الخلوة إن كانت المرأة لوحدها، أو كان معها غيرها^(٣).
يمكن أن يناقش: أن الخلوة تنتفي بوجود امرأة أخرى، فيلتغي وصف الخلوة.
القول الثاني: جواز خلوة الرجل بالأجنبية مع وجود أكثر من واحدة إن حصل أمن الفتنة. وهو مذهب الحنفية^(٤) والمالكية^(٥)، وحكاه النووي المشهور عند الشافعية^(٦).

ودليلهم في ذلك: أن النساء يستحين من بعضهن بعضاً في ذلك^(٧)؛ ولضعف التهمة به^(٨).

الترجيح: يظهر لي والله أعلم رجحان القول الثاني؛ لأن وجود الرجل الأجنبي مع امرأتين أو أكثر تنتفي الخلوة به فلا ينطبق وصف الخلوة الواردة في الحديث بهذه الحال.

نرجع لمسألتنا وهي: ما الحكم في خلوة طبيب الأطفال بالمرضة لوحدها من أجل علاج الطفل؟.

الذي يظهر حسب تقرير المسألة سابقاً حرمة الخلوة بالمرأة الأجنبية لوحدها إلا مع وجود محرم، أو وجود أكثر من ممرضة مع أمن الفتنة. لكن يستثنى من ذلك وجود الحاجة، فالفقهاء قد قرروا في قواعدهم أن ما حرم تحريم وسائل أبيح عند الحاجة^(٩)، فالخلوة بالأجنبية محرمة لكونها وسيلة للمحرم، فقد تقع الخلوة ولا يحصل

(١) ينظر: المجموع للنووي ٨٧/٧.

(٢) ينظر: كشف القناع للبهوتي ١٦/٥.

(٣) ينظر: كشف القناع للبهوتي ١٦/٥.

(٤) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢٣٦/٥.

(٥) ينظر: حاشية العدوي ٣٦٧/٢.

(٦) ينظر: المجموع للنووي ٨٧/٧.

(٧) ينظر: المرجع السابق.

(٨) فتح الباري لابن حجر ٧٧/٤.

(٩) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٥٤/٥.

المحرم. لكن الشارع إنما حرم الخلوة تحريم وسائل، فمال البال عند الضرورة في علاج الطفل أو المساعدة في علاجه، الإباحة فيها أولى. فعلى ذلك لا يجوز لطبيب الأطفال الخلوة بالمرمضة إلا لحاجة وضرورة، أو مع وجود امرأة أخرى.

المطلب الثاني: لمس الطبيب للممرضة.

اتفقت أقوال المذاهب الفقهية على عدم جواز لمس الرجل للمرأة. وقد تعدد عباراتهم وفق التالي:

- عند الحنفية: جاء في البحر الرائق: (يجوز أن يمس ما حلّ له النظر إليه من محارمه ومن الرّجل، لا من الأجنبية^(١)).
- عند المالكية: جاء في بلغة السالك: (ولا تجوز مصافحة الرجل المرأة، أي الأجنبية، وإنما المستحسن المصافحة بين المرأتين، لا بين رجل وامرأة أجنبية)^(٢).
- عند الشافعية: جاء في المجموع: (ولا يجوز مسها في شيء من ذلك)^(٣).
- عند الحنابلة: جاء في شرح منتهى الإرادات: (فيحرم اللّمس حيث يحرم النظر، وليس كلّما أبيح نظره لمقتضى شرعيّ يباح لمسه)^(٤). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: ((ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة))^(٥). **وجه الدلالة:** أن فعل الرسول ﷺ تشريع، فهو لم يمس امرأة قط بيده مع عصمته وانتفاء الريبة في حقه، فغيره من باب أولى^(٦).

الدليل الثاني: حديث معقل بن يسار رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له))^(١). **وجه الدلالة:** النهي واضح وصريح بتحريم مس المرأة الأجنبية.

(١) البحر الرائق لابن نجيم ٢١٨/٨.

(٢) بلغة السالك للصاوي ٤٣١/٤.

(٣) المجموع للنووي ٦٣٥/٤.

(٤) شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٣٢٢/٨.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب بيعة النساء، ٨٥٦/٤، برقم (٤٦٠٩).

(٦) ينظر: طرح التثريب للعراقي ١٥١/٦.

وهذا التقرير السابق من حيث الجملة في أي امرأة أجنبية أن الأصل عدم جواز اللمس عند جمهور الفقهاء سواء كانت المرأة الأجنبية شابة أو عجوزاً. إلا أن الحنفية ورواية عند الحنابلة أجازوا مصافحة الرجل للعجوز ومس يدها. فعند الحنفية، قال الرازي: (لا من عجوز لا تستهي فتحل المصافحة ونحوها، وكذا لو كان شيخاً وأمن عليه وعليها، فإن خاف عليها حرم)^(٢). وعند الحنابلة: قال الرحيباني: (وحرّم مصافحة امرأة أجنبية شابة، أي: حسناء؛ لأنها شر من النظر إليها، أما العجوز غير الحسنة، فللرجل مصافحتها، لعدم المحذور)^(٣).

وحكم اللمس في الجملة المنع، إلا ما كان لسبب مشروع كالضرورة للعلاج، وفي حالة مسألتنا ما الحكم في مس الطبيب ليد الممرضة حال العمل الطبي؟. الذي يظهر من خلال النصوص أن الأصل المنع، وينبغي للطبيب تحاشي مس الممرضة قدر الإمكان، فإن احتاج إلى المس أثناء تناول المعدات الطبية فيكون بقدر ما تدعو الحاجة. قال الشربيني: (واعلم أن ما تقدم من حرمة النظر للمس هو حيث لا حاجة إليها)^(٤).

المطلب الثالث: نظر الطبيب للممرضة.

جمهور الفقهاء من المذاهب الفقهية على حرمة نظر الأجنبي للأجنبية الشابة من غير حاجة، سواء كان النظر بشهوة أم بغير شهوة، أما إذا وجدت الشهوة فهو محرم بالاتفاق. وفيما يلي بعض عبارات المذاهب:

- عند الحنفية: جاء في المبسوط: (لا يباح النظر إلى شيء من بدنّها ولأن حرمة النظر لخوف الفتنة وعامة محاسنها في وجهها فخوف الفتنة في النظر إلى وجهها أكثر منه إلى سائر الأعضاء)^(٥).

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٠/٢١١ برقم (٤٨٦)، قال المنذري في الترغيب والترهيب ٣/٢٦: (رواه الطبراني والبيهقي، ورجال الطبراني ثقات رجال الصحيح)، وقال الهيتمي في مجمع الزوائد ٤/٥٩٨٨: (رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم ٢٢٦.

(٢) تحفة الملوك للرازي ١/٢٣٠.

(٣) مطالب أولي النهي للرحبياني ٥/١٩.

(٤) مغني المحتاج للشربيني ٣/١٣٣.

(٥) المبسوط للسرخسي ١٠/١٥٩.

- عند المالكية: جاء في مواهب الجليل: (ولا يجوز تردد النظر وإدامته إلى امرأة شابة ... إلا عند الحاجة إليه والضرورة في الشهادة ونحوها)^(١).
- عند الشافعية: جاء في المذهب: (وأما من غير حاجة فلا يجوز للأجنبي أن ينظر إلى الأجنبية)^(٢).
- عند الحنابلة: جاء في كشف القناع: (ولا يجوز النظر إلى شيء من المرأة الأجنبية قصداً... وأما النظر من غير قصد فليس بحرام)^(٣).
واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: قوله تعالى ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾^(٤). **وجه الدلالة:** صراحة الآية بالأمر بغض البصر.

الدليل الثاني: حديث بريدة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لعلي: ((لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى، وليست لك الآخرة))^(٥). **وجه الدلالة:** أن إتياع النظرة النظرة، في الثانية قصد الشهوة، وفي الأولى عدم القصد^(٦).

الدليل الثالث: نقل الإجماع على ذلك الرملي الشافعي^(٧).

هذا الحكم في المرأة الشابة، أما المرأة العجوز التي لا يرغب في مثلها الرجال فجمهور الفقهاء على جواز النظر إليها^(٨). واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ الآية^(٩). **وجه الدلالة:** أن الله سبحانه أجاز للقواعد

(١) مواهب الجليل للحطاب الرعيني ٤٩٩/١.

(٢) المذهب للشيرازي ٣٤/٢.

(٣) كشف القناع للبهوتي ١٥/٥.

(٤) سورة النور آية ٣٠.

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غرض البصر، ٢/ ٦١٠ برقم (٢١٤٩). قال الحاكم بعد

إخراجه: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي في تلخيصه ٢١٢/٢. وصححه الألباني في

حجاب المرأة المسلمة ص ٣٤.

(٦) ينظر: نهاية المحتاج ١٨٩/٦.

(٧) المبسوط للسرخسي ١٥٩/١٠.

(٨) ينظر: المبسوط للسرخسي ١٠/١٦٠، ومواهب الجليل للحطاب الرعيني ٤٩٩/١، والمذهب للشيرازي

٣٤/٢، والمغني لابن قدامة ٧٨/٧.

(٩) سورة النور آية ٦٠.

وضع الثياب؛ لانصراف الأنفس عنهن، ولا رغبة للرجال فيهن، فأبيح لهن ما لم يباح لغيرهن^(١).

وفي حالة مسألتنا يجوز النظر للممرضة الأجنبية عند الحاجة بشرط أن لا يكون بشهوة، ويكون النظر بقدر من تدعو الحاجة إليه. وهذا الحكم له علاقة بنية الإنسان وقصده فمراقبة الله هي الأساس فيما يمتثل ويطبق.

المبحث الثاني

الأحكام الفقهية المتعلقة بالطهارة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: خروج النجاسة من الطفل.

مما لا شك فيه أن بول وغائط الإنسان الكبير نجس، لذا أمرنا بالتزهر منه عامة^(٢)، لكن الطفل يلزم الاعتناء به، ولا يمكن التحرز من نجاسته دائماً، فلا بد من معرفة حكمها، وكيفية التطهر منها.

تحرير محل النزاع: لا خلاف بين الفقهاء أن ما خرج من السبيلين من بول أو غائط من آدمي كبيراً كان أم صغيراً - أكل الطعام أم لم يأكل -، فهو نجس^(٣).

واختلفوا فيما يجزئ في تطهير بول الطفل ذكراً كان أم أنثى إذا لم يأكل الطعام، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن بول الطفل يغسل ذكراً كان أم أنثى، أكل الطعام أم لم يأكل، حيث لا فرق بين نجاسة وأخرى. وهو مذهب الحنفية والمالكية ووجه ضعيف عند الشافعية^(٤). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: عموم قوله تعالى: ﴿وَتَيَابِكَ فَطَهِّرْ﴾^(٥). **وجه الدلالة:** أن الشارع أمر بتطهير الثياب من النجاسات كلها، ولا فرق بين نجاسة ونجاسة^(١).

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٣/١٢.

(٢) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: مرّ النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين، فقال: إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير؛ أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة، ثم أخذ جريدة رطبة فشققها نصفين، فغرز في كل قبر واحدة. فقالوا: يا رسول الله لم فعلت هذا؟ قال: لعله يخفف عنهما ما لم ييبس. أخرجه البخاري كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله (٤٩/١).

(٣) ينظر: تبیین الحقائق للنسفي ٦٩/١، وشرح مختصر خليل للخرشي ٩٤/١، وحاشية الشرقاوي ١١٦/١، والمغني لابن قدامة ٩٠/٢.

(٤) ينظر: تبیین الحقائق للنسفي ٧٠/١، وبداية المجتهد لابن رشد ٨٥/١، والمجموع للنووي ٥٨٩/٢.

(٥) سورة المدثر آية ٤.

نوقش: أن العام يؤخذ به ما لم يخصص، فإذا خصص وجب حمل العام على الخاص^(١).

الدليل الثاني: ما ورد أن الرسول ﷺ: ((أتى بصبي-فبال على ثوبه-، فدعا بماء فأتبعه إياه ولم يغسله))^(٢)، وقوله ﷺ: ((بول الغلام ينضح، وبول الجارية يغسل))^(٣). **وجه الدلالة من الحديثين:** أن ما ورد من النصب والصب فإنما المراد به الغسل؛ ولأن النضح هو كثرة الصب، ومنه الناضح للجمل الذي يستخرج به الماء^(٤). أما المراد بقوله: ((ولم يغسله))، أي: لم يبالغ في غسله^(٥).

نوقش من وجهين: الأول: أن هذه التأويلات ليست في محلها، وذلك أن للنضح ثلاث درجات: الأولى: النضح المجرد، والثانية: النضح مع الغلبة والمكاثرة، والثالثة: أن ينضم إلى ذلك السيلان. والأول كاف عند البعض، والأصح: أنه لا بد من انضمام الثاني إليه، والثالثة كافية قطعاً. فكان كل ما تأولوه هو نفسه النضح^(٦).
الثاني: أن الأحاديث ذكرت الغسل والنضح وكل منهما يغاير الآخر، وتأويلهم يخالف ظاهر دلالة النصوص.

الدليل الثالث: قياس بول الطفل سواء كان ذكراً أو أنثى على سائر النجاسات؛ لاستوائهما في سائر الأحكام^(٧).
نوقش: أنه قياس في معارضة نص، والقياس المعارض للنص مردود^(٨).

(١) ينظر: نيل الأوطار للشوكاني ٥٨/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة، كتاب الوضوء، باب بول الصبيان ٥٠/١. برقم ٢٢٠.

(٣) أخرجه ابن ماجه عن أم كرز، كتاب الطهارة، باب ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم: ١٧٥/١ برقم ٥٢٧. قال البوصيري في مصباح الزجاجة ١/ ٧٦ - ٧٧: (هذا إسناد منقطع عمرو بن شعيب لم يسمع من أم كرز وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب رواه أبو داود، والترمذي وقال: وفي الباب عن أم قيس وعائشة وزينب ولبابة بنت الحارث وأبي السمح وغيرهم). وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه ٤٢٦ ، ورواه الطبراني في الأوسط من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ١/ ٢٥١ (٨٢٤). وقال الهيثمي في المجمع ١/ ٢٨٥: رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن.

(٤) ينظر: تبيين الحقائق للنسفي ٦٩/١.

(٥) ينظر: نيل الأوطار للشوكاني ٥٨/١.

(٦) ينظر: المجموع شرح المذهب للنووي ١٨٩/٢، وكشاف القناع للبهوتي ١٨٩/١.

(٧) ينظر: نيل الأوطار للشوكاني ٥٨/١.

(٨) ينظر: تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٩.

القول الثاني: أن بول الطفل الذي لم يأكل الطعام سواء كان ذكراً أم أنثى يطهر بالنضح، ولكن غسل بول الأنثى أفضل احتياطاً، وإن رش أجزأ. وهو وجه ضعيف عند الشافعية^(١).

واستدلوا على ذلك: بقياس بول الأنثى على الذكر لمنع المشقة؛ لأنهما يستويان في الحكم إذا طعما^(٢).

نوقش: أن السنة فرقت بين البوليين، وإثبات حكم واحد لهما بالنضح استدلالاً بالقياس يبطل العمل بنص الغسل من بول الأنثى، ولا قياس مع نص^(٣).

القول الثالث: أن بول الطفل إذا كان ذكراً لم يأكل الطعام يطهر بالنضح، وبول الطفل الأنثى يغسل طعمت أم لم تطعم، وهو مذهب الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥). واستدلوا على ذلك بما يلي:

أ- عن أم قيس بنت محسن الأسدية (أنها أتت بابت لها صغير، لم يأكل الطعام، إلى رسول الله ﷺ فأجلسه في حجره، فبال على ثوبه، فدعا بماء فنضحه على ثوبه، ولم يغسله)^(٦).

ب- أن النبي ﷺ: (أتي بصبي، فبال على ثوبه، فدعا بماء، فأتبعه إياه)^(٧) ولمسلم: (فأتبعه بوله، ولم يغسله)^(٨).

وجه الدلالة: دلت الأحاديث أن الشريعة فرقت بين بول الطفل الذكر والأنثى في الحكم، وذلك قبل أكل الطعام.

الترجيح: يظهر بعد عرض المسألة والخلاف فيها أن معتمد جميع الأقوال هي ذات الأدلة، فالذين فرقوا بين بول الذكر والأنثى استدلوا بالنص الثابت الذي فرق بينهما، بينما الذين لم يفرقوا استدلوا بقياس الأنثى على الذكر أو الذكر على الأنثى فيما ورد به النص الثابت، بجامع أن مسبب الحكم البول، وكلاهما لم يأكل الطعام.

(١) ينظر: المجموع للنووي ٥٨٩/٢، وفتح العزيز للرافعي ٢٥٩/١.

(٢) المرجعين السابقين.

(٣) ينظر: المجموع للنووي ٥٩٠/٢، وفتح العزيز للرافعي ٢٥٩/١.

(٤) ينظر: والمجموع للنووي ١٨٩/٢، مغني المحتاج للشربيني ٨٤/١.

(٥) ينظر: المغني لابن قدامة ٩٢/٢، كشاف القناع للبهوتي ١٨٩/١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب بول الصبيان ٥٠/١ برقم ٢٢٣.

(٧) سبق تخريجه ص ١٤.

(٨) سبق تخريجه ص ١٤.

والراجح والله أعلم التفريق بين بول الطفل الذكر والأنثى الذين لم يأكلوا الطعام، بإجزاء الرش في بول الذكر وعدم إجزاء سوى الغسل في بول الأنثى، طالما أن النصوص الثابتة الصحيحة قد فرقت بينهما، سيما أنه لم تظهر الحكمة من النص أو علة تقرب القياس أو تبعده، فتبقى المسألة في دائرة النصوص التعبدية التي يجب التسليم بها والصورورة لها.

المطلب الثاني: قىء الطفل.

الفرع الأول: حكم قىء الطفل.

القيء هو الخارج من الطعام بعد استقراره في المعدة^(١). ولقيء الطفل حالات: الحالة الأولى: أن يخرج من المعدة متغيراً عن حال الطعام: طعماً، أو لوناً، أو ريحاً. فقد اختلف الفقهاء فيه على قولين:

القول الأول: أنه نجس. وهو مذهب الجمهور من المذاهب الأربعة بلا خلاف^(٢). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: قول النبي ﷺ: ((يا عمار إنما يغسل الثوب من خمس: من الغائط، والبول، والقيء، والدم، والمنى))^(٣). وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ حكم على القيء بالنجاسة.

نوقش: بأن هذا الحديث ضعيف^(٤).

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٥١/١.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٦٠/١، مغني المحتاج للشربيني ٧٩/١، شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١٠٢/١. قال أبو فضل الموصلي في الاختيار لتعليل المختار ٣٢/١: (ولا خلاف فيه).

(٣) أخرجه الدارقطني عن عمار بن ياسر، كتاب الطهارة، باب نجاسة البول والأمر بالنتزه منه والحكم في بول ما يؤكل لحمه ٤٥١/١. قال الزيلعي في نصب الراية ٢٩٩/١: (قال الدارقطني: لم يروه غير ثابت بن حماد، وهو ضعيف جدا انتهى. ورواه ابن عدي في "الكامل" وقال: لا أعلم روى هذا الحديث عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد، وله أحاديث في أسانيدھا النقائ يخالف فيها وهي مناكير ومقلوبات، انتهى. قلت: وجدت له متابعا عند الطبراني، رواه في "معجمه الكبير" من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد به سندا وممتا).

(٤) قال النووي في المجموع ٥٤٩/٢: (حديث عمار هذا رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده والدارقطني والبيهقي، قال البيهقي: هو حديث باطل لا أصل له وبين ضعفه الدارقطني والبيهقي) انتهى. وضعفه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٣٣/١.

الدليل الثاني: القياس على الغائط؛ لأن القيء قد استحال في المعدة إلى نتن وفساد، فكلاهما طعام أو شراب خرج من الجوف^(١).

نوقش: بأن الأصل الطهارة، فلا ينقل عنها إلا ناقل صحيح لم يعارضه ما يساويه، أو يقدم عليه. كما أن القيء خارج من غير السبيلين، فلا يعتبر ناقضاً، بخلاف الخارج من السبيلين كالبول والغائط، فالقياس بعيد^(٢).

الدليل الثالث: أن النبي ﷺ: ((قاء فتوضاً))^(٣). **وجه الدلالة:** أن الوضوء لا يكون إلا عن نجاسة^(٤). فقله في الحديث: ((قاء فتوضاً)) يدل على أن الوضوء كان مرتباً على القيء وبسببه^(٥).

نوقش: أن هذا الحديث لا يخلو من أمرين: إما أن يكون ثابتاً، أو غير ثابت. فإن كان ثابتاً فليس فيه دليل على وجوب الوضوء منه؛ لأن في الحديث أنه توضأ، ولم يذكر أنه أمر بالوضوء منه، كما أمر بالوضوء من سائر الأحداث. وإن كان غير ثابت، فهو أبعد من أن يجب فيه فرض^(٦).

القول الثاني: أنه طاهر. وهو قول بعض المالكية^(٧). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: استصحاب البراءة الأصلية وأصالة الطهارة، ومن زعم بنجاسة عين من الأعيان فعليه بالدليل، فإن نهض به كما في نجاسة بول الأدمي وغائطه

(١) ينظر: الكافي لابن قدامة ١٥٣/١.

(٢) ينظر: السيل الجرار للشوكاني ٤٣/١.

(٣) أخرجه الترمذي عن أبي الدرداء، كتاب الطهارة، باب الوضوء من القيء والرعاف ٢٤١/١ برقم ٨٧. قال الزيلعي في نصب الراية ٤١/١: (وأعله الخصم باضطراب وقع فيه، فإن معمراً رواه عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء، ولم يذكر فيه الأوزاعي، فإن اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره، قال ابن الجوزي: قال الأثرم: قلت لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث؟ فقال: قد جوده حسين المعلم). وصححه الألباني في الإرواء ١٤٧/١.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥٩٧/٢١.

(٥) ينظر: حاشية أحمد شاكر على سنن الترمذي ١٤٦/١، نقله عن أبي الطيب السندي.

(٦) ينظر: الأوسط لابن المنذر ١٨٩/١.

(٧) كابن رشد والقاضي عياض بشرط أن لا يشابه أوصاف العذرة، ينظر: مواهب الجليل للحطاب الرعيني

١٧٦/٢، ومنح الجليل لعليش ٤٨/١. واختار هذا القول الشوكاني ونصره. ينظر: السيل الجرار للشوكاني

٤٣/١، والألباني في تمام المنة ٥٤/١-٥٣، وابن عثيمين في لقاء الباب المفتوح ص ٨٨.

والروثة فذاك، وإن عجز عنه أو جاء بما لا تقوم به الحجة فالواجب علينا الوقوف على ما يقتضيه الأصل والبراءة^(١).

الدليل الثاني: أن التحريم للشيء لا يدل على نجاسته بمطابقة ولا تضمن ولا التزام فتحريم الخمر والميتة والدم لا يدل على نجاستها^(٢).

الدليل الثالث: أنه لم يأت دليل صحيح على نجاسة القيء، ولو كان نجساً لجاء الشارع ببيان ذلك؛ لكونه مما تعم به البلوى^(٣).

الترجيح: يظهر لي بعد عرض المسألة رجحان القول بطهارة القيء المتغير، لقوة أدلته وورود الإجابة عن أدلة الجمهور القائلين بنجاسته.

الحالة الثانية: أن يخرج على هيئة الطعام غير متغير. وقد اختلف فيه الفقهاء على أقوال:

القول الأول: أنه نجس. وهو مذهب جمهور الفقهاء، من الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

دليل القول الأول: قياسه على الغائط؛ فكلاهما طعام أو شراب خرج من الجوف^(٧).

نوقش: أن القيء خارج من غير السبيلين، فلا يعتبر ناقضاً، بخلاف الخارج من السبيلين كالبول والغائط، فالقياس بعيد^(٨).

القول الثاني: أنه طاهر. وهو اختيار بعض الحنفية^(٩)، ومذهب المالكية^(١٠)، وقول في مذهب الشافعية^(١١). واستدوا على ذلك بما يلي:

(١) ينظر: السيل الجرار للشوكاني ٤٣/١.

(٢) ينظر: الروضة الندية لصديق خان ١١٨/١.

(٣) ينظر: السيل الجرار للشوكاني ٤٣/١.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٦٠/١، تبين الحقائق للنسفي ٩/١.

(٥) ينظر: المجموع للنووي ٥٧٠/٢، ومغني المحتاج للشرعيني ٧٩/١.

(٦) ينظر: الكافي لابن قدامة ١٥٣/١، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي ١٠٢/١.

(٧) ينظر: الكافي لابن قدامة ١٥٣/١.

(٨) ينظر: السيل الجرار للشوكاني ٤٣/١.

(٩) جاء في تبين الحقائق للنسفي ٩/١ (ولا فرق بين أنواع القيء؛ لأنها نجسة خلافاً للحسن في الماء والطعام إذا لم يتغيرا)، وينظر: حاشية ابن عابدين ٣٠٩/١.

(١٠) ينظر: شرح الحطاب على مختصر خليل ٩٤/١، وحاشية الصاوي ٧٥/١، والذخيرة للقرافي ١٨٥/١.

(١١) ينظر: المجموع للنووي ٥٧٠/٢.

الدليل الأول: أن القيء غير المتغير لا يمكن قياسه على الغائط؛ لأنه لم يستحل بعدُ في المعدة.

الدليل الثاني: أن المعدة طاهرة، والقيء خارج من المعدة.

الترجيح: يتبين والله أعلم رجحان القول الثاني، وبناء عليه يقال بأن قيء الطفل طاهر إن خرج غير متغير المادة.

الفرع الثاني: تطهير قيء الطفل الذي لم يأكل الطعام.

اختلف الجمهور القائلين بنجاسة القيء في كيفية تطهير قيء الطفل الذي لم يأكل الطعام على قولين:

القول الأول: أن قيء الطفل ونحوه لا ينضح كما ينضح بول الصبي الذي لم يطعم الطعام. وهو مذهب الشافعية^(١).

ويمكن أن يستدل للقول الأول: أن النص ورد خاصاً بالبول فلا يتعداه لغيره، والعلة في النضح من البول تعبدية.

القول الثاني: أن قيء الطفل ينضح ما لم يطعم الطعام كبوله. وهو مذهب الحنابلة^(٢).

دليل القول الثاني: أن القيء أخف من البول، فإذا كان الشارع أمر بالنضح من بول الغلام الذي لم يطعم الطعام، فلأن ينضح القيء من باب أولى لأن نجاسة القيء أخف^(٣).

المطلب الثالث: مس الطبيب لعورة الطفل.

يراد بهذه المسألة بيان الحكم فيما إذا حصل للمس المباشر لعورة الطفل؟ هل ينتقض وضوء الطبيب أم لا ينتقض؟

(١) ينظر: المجموع للنووي ٥٧٠/٢.

(٢) ينظر: كشاف القناع للبهوتي ١٨٩/١ والروض المربع ٣٣/١.

(٣) ينظر: كشاف القناع للبهوتي ١٨٩/١ قال ابن القيم في تحفة المولود ص ٢١٨: (هذه المسألة مما تعم به البلوى وقد علم الشارع أن الطفل يقيء كثيراً ولا يمكن غسل فمه ولا يزال ريقه ولعابه يسيل على من يربيه ويحمله ولم يأمر الشارع بغسل الثياب من ذلك ولا منع من الصلاة فيها ولا أمر بالتحرز من ريق الطفل فقالت طائفة من الفقهاء هذا من النجاسة التي يعفى عنها للمشقة والحاجة كطين الشوارع والنجاسة بعد الاستجمار ونجاسة أسفل الخف والحداء بعد دلكهما بالأرض وقال شيخنا وغيره من الأصحاب بل ريق الطفل يطهر فمه للحاجة كما كان ريق الهرة مطهراً لفمها وقد أخبر النبي أنها ليست بنجس مع علمه بأكلها الفأر وغيره وقد فهم من ذلك أبو قتادة طهارة فمها وريقها وكذلك أصغى لها الإناء حتى شربت).

تكلم الفقهاء رحمهم الله حول هذه المسألة في باب نواقض الوضوء، واختلفوا هل مس عورة الآدمي تعد من نواقض الوضوء على عدة أقوال أهمها ثلاثة وهي ما يلي:

القول الأول: أن لمس عورة الآدمي ناقض للوضوء مطلقاً. وهو قول الشافعية^(١)، ورواية عن أحمد^(٢).

دليل القول الأول: عموم قوله ﷺ: ((من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ))^(٣).
وجه الدلالة: أنه إذا كان مس الشخص لذاته ناقضاً فمسه لعورة غيره من باب أولى^(٤).
نوقش: أن النص ورد خاصاً في فرج النفس لا في فرج الغير، والعلة غير معقولة المعنى، فلا يصح القياس عليها^(٥). كما أن الأمر هنا للاستحباب وليس للوجوب^(٦).

القول الثاني: أن لمس عورة الآدمي لا تنقض الوضوء مطلقاً. وهو قول الحنفية^(٧). ورواية عن أحمد^(٨).

دليل القول الثاني: عن قيس بن طلق، عن أبيه طلق بن علي، قال: خرجنا وفداً حتى قدمنا على رسول الله ﷺ فبايعناه، وصلينا معه، فجاء رجل، فقال: يا رسول الله، ما ترى في مس الذكر في الصلاة؟ فقال: ((وهل هو إلا بضعة - أو مضغة - منك))^(٩). **وجه الدلالة:** أن الأصل بقاء الطهارة، ومس الفرج لا ينقض الوضوء؛

(١) ينظر: مغني المحتاج للشريني ٣٥/١.

(٢) ينظر: كشاف القناع للبهوتي ١٢٧/١، والمغني لابن قدامة ١٧٨/١.

(٣) رواه مالك في الموطأ عن بسرة بنت صفوان، كتاب الطهارة، باب العمل في الوضوء ٤/١، والترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر ١٢٦/١ وقال: "هذا حديث حسن صحيح" وقال: "قال محمد (البخاري) وأصح شيء في هذا الباب حديث بسرة". وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل رقم ١١٦ ونقل تصحيحه عن جمع من المحدثين.

(٤) ينظر: مغني المحتاج للشريني ٣٥/١.

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٦٧/٢٠.

(٦) ينظر: بداية المجتهد لابن رشد ٢٨/١.

(٧) ينظر: الاختيار للموصلي ١٨/١.

(٨) ينظر: المغني لابن قدامة ١٢٤/١.

(٩) أخرجه النسائي، كتاب الطهارة، باب من لم ير الوضوء في ذلك، ١٠١/١. وصححه جمع من المحدثين: قال الترمذي: "هذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب". وحكم ابن المديني عليه كما في شرح معاني الآثار ٧٦/١ بقوله: (أحسن من حديث بسرة).

والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (٣٣٤/١)

للحديث. لكن من مس ذكره يغسل يده ندبا؛ لحديث: ((من مس ذكره فليتوضأ)) أي ليغسل يده، جمعاً بينه وبين قوله: ((هل هو إلا بضعة منك))^(١).

نوقش: أن حديث بسرة الموجب للوضوء ناقض عن الأصل، والحديث الناقل عن الأصل مقدم على المبقي؛ لأن أحكام الشارع ناقله عما كانوا عليه^(٢).

القول الثالث: أن مس العورة ينقضها إن كان بشهوة، وإلا فلا ينقض. وهو مذهب البغداديين من المالكية^(٣).

دليل القول الثالث: الجمع بين الأدلة التي وردت في النقض والأدلة التي وردت في عدم النقض. فتنقض الطهارة في حال، ولا تنتقض في حال. ولا دليل على المتأخر منهما لعمل بالنسخ سيما وأن الأصل بقاء الطهارة، والنبي ألمح إلى أن الذكر قطعة لحم، فلا تأثير للمس في الانتقاض، مما يدل على أن إيجاب الوضوء الوارد في حديث بسرة خاص بما إذا كان بشهوة^(٤).

الترجيح: يظهر لي بعد عرض المسألة ترجيح القول الثالث، جمعاً بين الأدلة، ولموافقه للقواعد الشرعية في وجوب البقاء على البراءة الأصلية حتى يثبت الدليل. وما ورد في وجوب الوضوء فمحمول إما على المس بشهوة. أو إذا كان بغير شهوة على الندب.

المطلب الرابع: مس الطبيب للممرضة.

يراد بهذه المسألة الحكم إذا حصل للمس المباشر للممرضة، هل ينتقض وضوء الطبيب أم لا ينتقض: اختلف الفقهاء هل يعد مس المرأة ناقضاً من نواقض الوضوء على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن لمس الرجل للمرأة ناقض للوضوء مطلقاً. وهو قول الشافعية^(٥)، ورواية عن أحمد^(٦).

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين ٩٩/١.

(٢) ينظر: شرح العمد لابن تيمية ٣٠٨/١.

(٣) ينظر: الاستنكار لابن عبد البر ٢٤٩/١.

(٤) ينظر: الاستنكار لابن عبد البر ٢٤٩/١، والبحر الرائق لابن نجيم ٤٦/١.

(٥) ينظر: نهاية المحتاج للرملي ١١٦/١.

(٦) ينظر: الإنصاف للمرداوي ٢١١/١.

دليل القول الأول: عموم قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(١). وجه الدلالة: أن مجرد اللمس ينقض الوضوء^(٢).

نوقش: بأن المقصود بالآية هنا الجماع؛ لأن الله ذكره بلفظ المفاعلة، والمفاعلة لا تكون بأقل من اثنين. ثم إن اللمس مثل المس وأريد به الجماع^(٣). ومما يؤكد ذلك تفسير ابن عباس رضي الله عنه بأن المراد باللمس هنا: (الجماع)^(٤).

القول الثاني: أن لمس الرجل المرأة ينقض الوضوء إذا كان بلذة وشهوة. وهو قول المالكية^(٥)، ورواية عند الحنابلة^(٦).

دليل القول الثاني: الجمع بين الأدلة الدالة على النقض والأدلة التي تدل على عدم النقض، فيحمل على ماورد في النقض ما كان بشهوة، وما ورد في عدم النقض ما كان بغير شهوة^(٧).

يمكن أن يناقش: بأن ماورد في النقض قد أجيب عنه والمراد بدليله فبقي الحكم في عدم النقض. كما أن الرسول ﷺ قبل بعض نسائه ولا علم لدينا بكون القبلة بشهوة أو لا، فيكون احتمال إرادة الشهوة ممكناً.

القول الثالث: أن لمس الرجل للمرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً. وهو قول الحنفية^(٨)، ورواية عن أحمد^(٩).

دليل القول الثالث: حديث عائشة رضي الله عنها: (أن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ)^(١٠). ولو كان اللمس ناقضاً لتوضأ ﷺ^(١١).

(١) سورة النساء آية ٤٣.

(٢) ينظر: مغني المحتاج للشرييني ٤٣/١.

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة ١٢٤/١.

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير ٣١٤/٢.

(٥) ينظر: الاستنكار لابن عبد البر ٢٤٩/١.

(٦) ينظر: الإنصاف للمرداوي ٢١١/١.

(٧) ينظر: المغني لابن قدامة ١٢٤/١.

(٨) ينظر: الاختيار للموصلي ١٨/١.

(٩) ينظر: الإنصاف للمرداوي ٢١١/١.

(١٠) أخرجه أبوداود، كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة ١٢٣/١ برقم (١٧٨). وصححه الألباني في صحيح أبي داود ٣١٦/١.

(١١) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٣٠/١.

الترجيح: يظهر لي رجحان القول بعد النقض بلمس المرأة، لعدم الدليل الصريح الصحيح، وكونها مسألة تعم بها البلوى فلا بد أن يصدرها بها حكم، فما لم يأت دل على أن الأصل عدم النقض.

المبحث الثالث

الأحكام الفقهية المتعلقة بالصلاة والصوم، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: صلاة طبيب الأطفال وصومه حال العمليات الجراحية.

المسألة الأولى: صلاة طبيب الأطفال حال العمليات الجراحية.

اتفق الفقهاء على عدم جواز تأخير الصلاة عن وقتها^(١)، ولكن قد يحتاج طبيب الأطفال للجمع بين الصلاتين بسبب الوقت الذي تستغرقه بعض العمليات الجراحية، فهل يجوز له الجمع بين الصلاتين؟

تعرض الفقهاء في هذه المسألة تخريجاً على سببين: السبب الأول: الجمع بين الصلاتين بسبب الخوف. السبب الثاني: الجمع بين الصلاتين بسبب الحاجة.

السبب الأول: الجمع بين الصلاتين بسبب الخوف. فطبيب الأطفال في هذه المسألة سبب جمعه بين الصلاتين هو خوفه على حياة الطفل ولحوق الضرر به. وللفقهاء في الجمع بسبب الخوف قولان:

القول الأول: عدم جواز الجمع بسبب الخوف. وهو مذهب الحنفية^(٢)، وقول عند المالكية^(٣)، والمشهور عند الشافعية^(٤). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٥). وجه الدلالة: أن الآية عامة في وجوب إيقاع كل صلاة في وقتها.

الدليل الثاني: قال الشافعي: (الأصل أن تصلى الصلوات منفردات والجمع في المطر رخصة لعذر، وإن كان عذر غيره لم يجمع فيه؛ لأن العذر في غيره خاص وذلك المرض والخوف وما أشبهه. وقد كانت أمراض وخوف فلم يعلم أن رسول الله ﷺ جمع، والعذر بالمطر عام ويجمع في السفر بالخبر عن رسول الله ﷺ والدلالة على

(١) ينظر: نقد مراتب الإجماع لابن تيمية ٢٨٩/١.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٤٥/١.

(٣) ينظر: الذخيرة للقرافي ٣٧٥/٢.

(٤) ينظر: الحاوي للماوردي ٣٠٤/٢.

(٥) سورة النساء آية

المواقيت عامة لا رخصة في ترك شيء منها ولا الجمع إلا حيث رخص النبي في سفر ولا رأينا من جمعه الذي رأيناه في المطر والله تعالى أعلم^(١).

نوقش الدليلين: بحديث ابن عباس رضي الله عنه قال: (صلى رسول الله ﷺ الظهر ولعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، في غير خوف ولا سفر. وفي لفظ: في غير خوف ولا مطر. قيل لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: أراد ألا يخرج أمته^(٢)). فقوله: ((في غير خوف..)) يدل على استقرار الجمع لأجل الخوف في عصر النبوة^(٣).

القول الثاني: جواز الجمع بسبب الخوف. وهو قول عند المالكية^(٤)، ومذهب الحنابلة^(٥). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: حديث ابن عباس السابق، وقد مضى ذكر وجه دلالاته.

الدليل الثاني: أنه لما جاز الجمع للمقيم الآمن، فالخائف من باب أولى^(٦).

الدليل الثالث: قياس الجمع بسبب الخوف على الجمع بسبب المطر بجامع المشقة والعنت، بل الخوف أشد مشقة وعنتاً^(٧).

الترجيح: يظهر لي رجحان القول الثاني؛ لقوته من حيث النص بحديث ابن عباس، والقياس الصحيح.

السبب الثاني: الجمع بين الصلاتين بسبب الحاجة.

فطبيب الأطفال في هذه المسألة سبب جمعه بين الصلاتين هو انشغاله بالعملية الجراحية، وحاجته للجمع بسبب انشغاله ملحاً. وللفقهاء في الجمع بسبب الحاجة قولان: **القول الأول:** عدم جواز الجمع بسبب الحاجة. وهو مذهب الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)، والشافعية^(١٠).

(١) الأم للشافعي ٩٤/١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ١٤٩/١. برقم (٧٠٥).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨٣/٢٤.

(٤) ينظر: الذخيرة للقرافي ٣٧٥/٢.

(٥) ينظر: شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٢٩٨/١.

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨٣/٢٤.

(٧) ينظر: فتح الباري لابن رجب ٤٩/٦.

(٨) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٤٥/١.

(٩) ينظر: الذخيرة للقرافي ٣٧٥/٢.

(١٠) ينظر: الأم للشافعي ٩٤/١.

واستدلوا على ذلك: بما سبق من الأدلة المانعة من الجمع في الخوف وهي ذاتها مانعة للجمع عند الحاجة^(١).

القول الثاني: جواز الجمع بسبب الحاجة. وهو مذهب الحنابلة. واشترطوا أن لا تتخذ عادة بل متى كانت الحاجة والشغل^(٢). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: استدلوا بحديث ابن عباس المتقدم^(٣). قال ابن المنذر في بيان وجه الدلالة: (إذا ثبتت الرخصة في الجمع بين الصلاتين جمع بينهما للمطر والريح والظلمة ولغير ذلك من الأمراض وسائر العلل، وأحق الناس بأن يقبل ما قاله ابن عباس بغير شك من جعل قول ابن عباس لما ذكر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام حتى يقبض فقال ابن عباس ﷺ: وأحسب كل شيء مثله حجة بني عليها المسائل فمن استعمل شك ابن عباس ﷺ وبني عليه المسائل وامتنع أن يقبل يقينه لما خبر أن النبي ﷺ أراد أن لا يخرج أمته بعيد من الإنصاف)^(٤).

الدليل الثاني: القياس على الجمع في عرفة ومزدلفة؛ فإنه لم يكن إلا عن حاجة^(٥).

الترجيح: يظهر لي والله أعلم رجحان القول الثاني؛ لصراحة التسبيب الذي ذكره ابن عباس ﷺ في رفع الحرج، ولكن اشترط الفقهاء ضوابط لتحقيق تلك الحاجة:

- ١- أن تكون حاجة طبيب الأطفال للجمع بين الصلاتين متحققة يقينياً أو ظنياً^(٦).
- ٢- أن يتعذر دفع الحاجة أو الضرورة بوجه مشروع ليس فيه حرج، كأن تتعذر المناوبة بين الأطباء^(٧).

٣- أن يقتصر فيما تبيحه الحاجة على القدر الكافي الذي تزول به الحاجة، فلو انتهى طبيب الأطفال من عملياته قبل دخول وقت العصر مثلاً فعليه المبادرة بصلاة الظهر، ولا يجمع معها العصر لأن الحاجة للجمع قد زالت^(٨).

(١) ينظر ص ٢٣ من هذا البحث.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن رجب ٤٩/٦.

(٣) ينظر ص ٢٤.

(٤) الأوسط لابن المنذر ٤٣٣/٢.

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨٤/٢٤.

(٦) ينظر: الموافقات للشاطبي ٥٠٩/١.

(٧) ينظر: أحكام القرآن للجصاص ١٥٩/١.

(٨) ينظر: شرح القواعد الفقهية للزرقا ١٩١/١.

المسألة الثانية: صيام طبيب الأطفال حال العمليات الجراحية.

صيام رمضان فرض واجب، ولا يعفى منه إلا أهل الأعذار كالمريض والمسافر^(١).

لكن قد يحتاج الطبيب للفطر في رمضان لوجود الحاجة الشديدة في القدرة على إجراء العلاج للطفل المصاب أو مباشرة العمليات الجراحية، فهل له الفطر؟ الأصل أن الطبيب يجب عليه الصوم، ولا يترخص بالفطر إذا أمكن تأجيل العملية لما بعد الغروب^(٢).

أما إذا لم يمكن وحلت الضرورة الملحة ولم يستطع الطبيب القيام بها مع صيامه، فإن الفقهاء رحمهم الله تكلموا عن هذه المسألة في صيام أصحاب الحرف، وأجازوا للطبيب الفطر، والقضاء.

ومن نصوص الفقهاء في هذه المسألة:

- عند الحنفية: جاء في حاشية ابن عابدين: (والذي ينبغي في مسألة المحترف حيث كان الظاهر ... أن يقال إذا كان عنده ما يكفيه وعياله لا يحل له الفطر؛ لأنه يحرم عليه السؤال من الناس فالفطر أولى وإلا فله العمل بقدر ما يكفيه، ولو أداه إلى الفطر يحل له إذا لم يمكنه العمل في غير ذلك مما لا يؤديه إلى الفطر)^(٣).

- وعند المالكية: جاء في التاج والإكليل: (نقل ابن محرز عن مالك في الذي يعالج من صنعتة فيعطش فيفطر، فقال: لا ينبغي للناس أن يتكلفوا من علاج الصناعة ما يمنعهم من الفرائض وشدد في ذلك. فقال ابن محرز: يحتمل أن يكون إنما شدد في ذلك لمن كان في كفاية من عيشه أو كان يمكنه من التسبب ما لا يحتاج معه إلى الفطر، وإلا كره له. بخلاف رب الزرع فلا حرج عليه)^(٤).

- وعند الشافعية: جاء في حاشية الجمل: (يباح ترك الصوم لنحو حصاد، أو بناء لنفسه أو لغيره تبرعاً أو بأجرة، وإن لم ينحصر الأمر فيه وقد خاف على المال إن صام وتعدر العمل ليلاً، أو لم يكفه فيؤدي لتلفه أو نقصه نقصاً لا يتغابن بمثله. هذا هو الظاهر من كلامهم، ويؤيده إباحة الفطر لإنقاذ محترم، خلافاً لمن أطلق في نحو

(١) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة ٢٣٣/١٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) حاشية ابن عابدين ١١٤/٢.

(٤) التاج والإكليل للمواق ٣٩٥/٢.

الحصاد المنع، ولمن أطلق الجواز. ولو توقف كسبه لنحو قوته المضطر إليه هو أو ممونه على فطره، فظاهر أن له الفطر لكن بقدر الضرورة^(١).

- وعند الحنابلة: جاء في كشف القناع: (قال أبو بكر الآجري: من صنعه شاقة فإن خاف بالصوم تلفاً أفطر وقضى إن ضره ترك الصنعة، فإن لم يضره تركها أثم بالفطر ويتركها، وإن لم ينتف التضرر بتركها فلا إثم عليه بالفطر للعذر^(٢)).

المطلب الثاني: وجود الدم على ثوب الطبيب.

من الأمور التي قد تحصل أثناء عمل طبيب الأطفال خروج الدم من الطفل أثناء العملية أو نحوها وإصابته لثوب الطبيب، فما الحكم الصلاة بوجود الدم على الثوب؟ وهل يعد الدم الواقع على الثوب أو البدن نجساً أم لا؟
للدق قسمان:

القسم الأول: أن يكون خارجاً من السبيلين. وحكمه: نجس بإجماع الفقهاء؛ لملاقاته النجاسة^(٣).

القسم الثاني: أن يكون خارجاً من غير السبيلين. وقد نقل الإجماع على نجاسة الدم الغير خارج من السبيلين عدد من الفقهاء، وجاءت نصوصهم كالتالي:

- قال الإمام العيني: (الدم نجس بالإجماع)^(٤).
 - وقال ابن عبد البر: (ولا خلاف أن الدم السفوح رجس نجس)^(٥).
 - وقال النووي: (الدم نجس وهو بإجماع المسلمين)^(٦).
 - وقال الإمام أحمد: (الدم لم يختلف الناس فيه)^(٧).
- والذي يظهر أن في حكاية الإجماع على نجاسة الدم نظر، فهو أقرب إلى كونه قول جمهور الفقهاء من كون إجماعاً؛ دليل ذلك قول النووي في معرض كلامه عن

(١) حاشية الجمل ٣٣٢/٢.

(٢) كشف القناع ٣١٠/٢.

(٣) ينظر: مراتب الإجماع لابن حزم ص ١٩، وبداية المجتهد لابن رشد ٧٩/١، وفتح الباري لابن حجر ٣٥٢/١.

(٤) عمدة القارئ ١٤١/٣.

(٥) الاستذكار ٢٠٤/٣.

(٦) شرح صحيح مسلم ٢٠٠/٣.

(٧) شرح العمدة لابن تيمية ١٠٥/١.

هذه المسألة: (والصحيح عند الجمهور نجاسة الدم والفضلات وبه قطع العراقيون، وخالفهم القاضي حسين فقال: الأصح طهارة الجميع) ^(١).

ولبيان المسألة وفق التقرير السابق فإن للدم الخارج من غير السبيلين حالتان: **الحالة الأولى:** أن يكون يسيراً. وحد اليسير اختلف فيه الفقهاء: فالحنفية والمالكية يرون أن اليسير ما كان قدر الدرهم البغلي ^(٢) فما دونه قليل، وما زاد عنه فهو كثير ^(٣).

والشافعية يرون أنه أنه قدر الكف، أو قدر الدينار، والأصح الرجوع إلى العادة، فما يقع التلّخ به غالباً، ويعسر الاحتراز عنه، فقليل، وإلا فكثير ^(٤). والحنابلة أن ذلك مردّد تقدير ذلك إلى الشخص نفسه، فما فحش في قلبه كان كثيراً، وما لم يفحش كان قليلاً ^(٥).

الحكم في هذه الحالة: الفقهاء وإن اختلفوا في بيان حد اليسير كما سبق، إلا أنهم في الجملة صححوا صلاة من يخرج من بدنه الدم وكان يسيراً، وأنه معفي عنه ^(٦). وهذا من يسر الشريعة ورفعها للحرّج، وأن من أسباب التخفيف في العبادات العسر وعموم البلوى ^(٧).

الحالة الثانية: أن يكون كثيراً. وقد اختلف الفقهاء في الدم الكثير على قولين: **القول الأول:** أن نجس. وهو قول جمهور الفقهاء من الحنفية ^(٨)، والمالكية ^(٩)، والشافعية ^(١٠)، والحنابلة ^(١١). واستدلوا على ذلك بما يلي:

(١) المجموع للنووي ٢٣٤/١. وينظر أيضاً في عدم اعتبار الاجماع واقعاً الأشباه والنظائر لابن نجيم ١٦٧/١، والإنصاف للمرداوي ٣٢٨/١.

(٢) سمي بالبغلي نسبة إلى الدائرة السوداء الكائنة في ذراع البغل، ينظر: الشرح الصغير على هامش بلغة السالك ٣٠/١.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع للكاظمي ٨٠/١. و الشرح الصغير على هامش بلغة السالك ٣٠/١.

(٤) ينظر: روضة الطالبين للنووي ٣٨٦/١، ومغني المحتاج للشربيني ١٩٣/١.

(٥) ينظر: المغني لابن قدامة ٤٠٩/١.

(٦) ينظر: مراقي الفلاح للشرنبلاني ص ٨٥، وشرح الخرشي ٨٧/١، وحاشية قلوبوي وعميرة ١٨٤/١، وتصحيح الفروع للمرداوي ٢٥٤/١.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٦. والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٨.

(٨) ينظر: بدائع الصنائع للكاظمي ٨٠/١.

(٩) ينظر: الشرح الصغير على هامش بلغة السالك ٣٠/١.

(١٠) ينظر: روضة الطالبين للنووي ٣٨٦/١، ومغني المحتاج للشربيني ١٩٣/١.

(١١) ينظر: المغني لابن قدامة ٤٠٩/١.

الدليل الأول: الإجماع على نجاسة دم الآدمي^(١).

نوقش: بأن الإجماع غير مسلم^(٢).

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾^(٣). وجه الدلالة: أن الدم نجس؛ لحرمة كونه طعاماً.

نوقش: أن تحريم الأكل لا يستلزم النجاسة؛ لأن الآية نصت بقوله تعالى: ﴿عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾، فليس كل حرام نجس، ولكن كل نجس حرام^(٤).

الدليل الثالث: استدلووا بجملة أحاديث من السنة:

- قوله ﷺ: ((إنما الوضوء مما يخرج ليس مما يدخل))^(٥).
- قوله ﷺ: ((من أصابه قيء أو رعاف أو قلي أو مذي فليتنصرف فليتوضأ، ثم ليبن على صلاته))^(٦).
- قوله ﷺ: ((الوضوء من كل دم سائل))^(٧).

وجه الدلالة: أن هذه الأحاديث تدل بظاهرها على وجوب الوضوء من خروج الدم فدل ذلك على نجاسته.

نوقش: أن هذه الأحاديث ضعيفة، ضعفها النووي^(٨) وغيره^(٩)، فلا يصح الاستدلال بها.

(١) سبق عرض الإجماع ص ٢٦.

(٢) سبق نقاش الإجماع ص ٢٧.

(٣) سورة الأنعام آية ٤٥.

(٤) ينظر: السيل الجرار للشوكاني ٢٨/١.

(٥) أخرجه الدار قطني ١٥١/١، وضعفه العظيم آبادي في تعليقه على سنن الدار قطني، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة برقم ٩٥٩.

(٦) أخرجه ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في البناء على الصلاة، وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة ٢٢٣/١، وضعفه الألباني في الجامع برقم ٥٤٢٦.

(٧) أخرجه الدار قطني ١٥٧/١، وضعفه، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة برقم ٤٧٠.

(٨) ينظر: المجموع للنووي ٥٥/٢.

(٩) ينظر الحواشي السابقة في تخريج الأحاديث.

القول الثاني: أن الدم قليله وكثيره طاهر. وهو قول القاضي حسين من الشافعية (١). ونصره الشوكاني (٢)، ورجحه ابن عثيمين (٣). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن النبي ﷺ: ((كان في غزوة ذات الرقاع فرمي رجل من الأنصار بسهم، فنزفه الدم، فركع وسجد وأتم صلاته)) (٤). **وجه الدلالة:** أنه ﷺ أقر صلاة الأنصاري مع وجود هذا الدم، مما يدل على عدم نقضه للوضوء (٥).

الدليل الثاني: أن القاعدة أن الأصل في الأعيان الطهارة حتى يقوم دليل النجاسة، ولا نعلم أنه ﷺ أمر بغسل الدم إلا دم الحيض، مع كثرة ما يصيب الإنسان من جروح ورعاف ونحوها، فلو كان نجساً لبيّنه النبي ﷺ؛ لأن الحاجة تدعو إلى ذلك (٦).

الدليل الثالث: أن المسلمين ما زالوا يصلون في جراحاتهم في القتال (٧)، وقد يسيل منهم الدم الكثير الذي ليس محلاً للعفو، ولم يرد عنه ﷺ الأمر بغسله، ولم يرد أنهم كانوا يتحرزون عنه تحزراً شديداً بحيث يحاولون التخلي عن ثيابهم التي أصابها الدم متى وجدوا غيرها (٨).

الترجيح: يظهر لي بعد عرض الخلاف في الدم الكثير رجحان القول الثاني في كونه ليس بنجس؛ لأمر:

(١) المجموع للنووي ٢٣٤/١. وينظر أيضاً في عدم اعتبار الاجماع واقعاً الأشباه والنظائر لابن نجيم ١٦٧/١، والإنصاف للمرداوي ٣٢٨/١.

(٢) ينظر: السيل الجرار للشوكاني ٢٨/١.

(٣) ينظر: الشرح الممتع لابن عثيمين ٤٤١/١.

(٤) أخرجه البخاري معلقاً، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ٧٧/١ برقم (١٤٧)، ووصله أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الدم ٣٥٨/١ برقم ١٩٨. قال ابن حجر في الفتح ١ / ٣٧٥: (وصله ابن إسحق في المغازي قال: حدثني صدقة بن يسار، عن عقيل بن جابر، عن أبيه مطولاً. وأخرجه أحمد، وأبو داود، والدارقطني، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، كلهم من طريق ابن إسحق، وشيخه صدقة ثقة، وعقيل بفتح العين لا أعرف راوياً عنه غير صدقة، ولهذا لم يجزم به المصنف، أو لكونه اختصره، أو للخلاف في ابن إسحق).

(٥) ينظر: السيل الجرار للشوكاني ٢٨/١.

(٦) ينظر: الروضة الندية لصديق خان ٨١/١.

(٧) أخرجه البخاري معلقاً عن الحسن البصري رحمه الله - ٧٨/١، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر.

(٨) ينظر: الشرح الممتع لابن عثيمين ٤٤١/١.

١- موافقته للأصول الشرعية في الأعيان، وأنه مما يحتاج الناس لبیان حكمه إذ لا يجوز تأخير البیان عن وقت الحاجة، مما يدل على أنه معفي عنه.

٢- أن أجزاء الأدمي طاهرة ولو قطعت، وهو قول جمهور الفقهاء^(١)؛ لأن الجزء يأخذ حكم الكل، فالجسد كله طاهر فكذا أجزأؤه. وإذا كان الجزء من الأدمي الذي يعتبر ركناً في بنية البدن طاهراً فالدم الذي ينفصل منه ويخلفه غيره من باب أولى.

المبحث الرابع:

الأحكام الفقهية المتعلقة بالطفل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حدود عورة الطفل.

تعددت عبارات المذاهب الفقهية في تحديد العورة للطفل تبعاً لتعدد مراحلها، فالطفل ثلاثة مراحل تختلف عورته باختلافها وهي: مرحلة ما قبل التمييز. ومرحلة التمييز. ومرحلة المراهقة.

المرحلة الأولى: عورة الطفل قبل التمييز. اختلف الفقهاء في عورة الطفل قبل التمييز على قولين:

القول الأول: أن عورة الطفل دون السبع هما الفرجان، فلا يجوز النظر إليهما. وهذا الوجه المعتمد عند الشافعية^(٢). واستثنوا الأم والمرضعة فيجوز لهما النظر إلى فرجه^(٣).

دليل القول الأول: عن محمد بن عياض رحمته الله قال: رفعت إلى رسول الله ﷺ في صغري وعلي خرقة وقد كشفت عورتي فقال: ((غطوا عورته فإن حرمة عورة الصغير كحرمة عورة الكبير ولا ينظر الله إلى كاشف عورته))^(٤).
نوقش: بأن هذا الأثر موضوع ولا يصح^(٥).

(١) ينظر: الاختيار للموصلي ٢٥/١، وحاشية الدسوقي ٥٤/١، والإقناع للشربيني ٢٤/١، والمغني لابن قدامة ٦٣/١.

(٢) ينظر: المجموع للنووي ١٦٨/٣، ونهاية المحتاج للرملي ١٨٦/٦.

(٣) ينظر: نهاية المحتاج للرملي ١٨٦/٦.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢٥٧/٣. في ذكر مناقب محمد بن عياض برقم ٥١١٩.

(٥) قال الألباني في السلسلة الضعيفة والموضوعة ٢٢٠/٢: موضوع.

القول الثاني: أنه لا عورة للصغير قبل التمييز ولا يحرم النظر إلى شيء منه، وهذا مذهب جمهور الفقهاء، من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والحنابلة^(٣). ألا أن أنهم مع اتفاقهم في الحكم، اختلفوا في تحديد هذه المرحلة وأكثرهم أنها إلى سبع سنين^(٤). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: العمل بالبراءة الأصلية البراءة إذ الأصل عدم التكليف حتى يرد دليل^(٥).

الدليل الثاني: أن حكم الطفولية منجر عليه إلى التمييز، ولم يرد نص في بيانه^(٦).

الدليل الثالث: أن الطفل دون التمييز لا يشتبه مثله، وليس لبذنه حكم العورة، ولا في النظر والمس معنى خوف الفتنة^(٧).

الترجيح: يظهر لي رجحان القول الثاني؛ لقوة أدلته، وكونها مبنية على الأصل، والأصل عدم التكليف.

المرحلة الثانية: عورة الطفل بعد التمييز إلى ما قبل المراهقة. اختلف الفقهاء في مقدار عورته على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا عورة له مثل الصغير قبل التمييز ولا يحرم النظر إلى شيء منه، وهو مذهب المالكية^(٨).

دليل القول الأول: العمل بالبراءة الأصلية البراءة إذ الأصل عدم التكليف حتى يرد دليل، ولا دليل^(٩).

(١) ينظر: رد المحتار لابن عابدين ٢٧٠/١.

(٢) ينظر: بلغة السالك للصاوي ١٠٥/١.

(٣) ينظر: الإنصاف للمرداوي ٢٣/٨.

(٤) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٧/٢٠.

(٥) ينظر: رد المحتار لابن عابدين ٢٧٠/١. وبلغة السالك للصاوي ١٠٥/١.

(٦) ينظر: الإنصاف للمرداوي ٢٣/٨.

(٧) ينظر: المبسوط للرخسي ١٠٥/١٠.

(٨) ينظر: منح الجليل لعليش ٢٥٠/١.

(٩) ينظر: بلغة السالك للصاوي ١٠٥/١.

نوقش: أنه في هذه السن يكون مميزاً، ومشتتهى غالباً فليس كالطفل قبل التمييز^(١).

القول الثاني: أن عورته ما بين السرة والركبة فيحرم النظر إليها، وهو مذهب الشافعية^(٢).

دليل القول الثاني: عموم قول الرسول ﷺ: ((الفخذ عورة))^(٣).

يمكن أن يناقش: بأن هذا في حق المكلف البالغ، وإلا لدخل الطفل قبل التمييز أيضاً في العموم ولم يقل بذلك أحد من الفقهاء.

القول الثالث: أن عورة الصغير بعد التمييز هما الفرجان، فلا يجوز النظر إليهما وحدوده بمن له سبع سنين إلى عشر، وإلى هذا ذهب الحنفية^(٤) والحنابلة^(٥). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: قول الرسول ﷺ: ((مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع))^(٦).

وجه الدلالة: أن الشارع أمر بالتفريق في المضاجع حتى لا تتكشف عورات بعضهم أمام بعض، أما إذا ناموا مجتمعين قبل السبع فلا يضر انكشاف عوراتهم حينئذ فلا عورة لهم مثل الصغير قبل التمييز، والمراد ببلوغهم السبع دخولهم فيها، وكذلك المراد ببلوغ العشر دخولهم فيها لا إكمال السبع وإكمال العشر^(٧).

الدليل الثاني: أنه إنما أثبت له الحكم في الفرجين؛ لكونه مميزاً، ولم تثبت له الحكم من السرة إلى الركبة لكونه دون البلوغ فلا تثبت له أحكام البالغ^(٨).

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين ٤٠٨/١، ومنار السبيل لابن ضويان ٧٤/١.

(٢) ينظر: المجموع للنووي ١٦٨/٣. ومغني المحتاج للشربيني ١٨٥/١.

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً عن محمد بن جحش، كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ ٣٧١/١ برقم ٣٥٨.

(٤) ينظر: حاشية ابن عابدين ٤٠٧/١.

(٥) ينظر: منار السبيل لابن ضويان ٧٤/١.

(٦) أخرجه أبوداود، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ٣٣٤/١ برقم ٤٩٤. وصححه الألباني في إرواء الغليل ٢٦٦/١.

(٧) ينظر: مواهب الجليل للحطاب الرعيني ٥٥/٢.

(٨) ينظر: حاشية ابن عابدين ٤٠٨/١، ومنار السبيل لابن ضويان ٧٤/١.

الترجيح: يظهر لي رجحان القوة الثالث بأن عورة الطفل قبل المراهقة الفرغان، لقوة الفهم الوراد على النص، ولكونه غير مكلف بعد فلا تسري عليه أحكام البالغ.

المرحلة الثالثة: عورة الصغير في مرحلة المراهقة حتى البلوغ:

أهل المذاهب الأربعة يرون وجوب ستر العورة وهي ما بين السرة والركبة كالبالغين^(١)، لكن بينهم خلاف في بداية هذه الفترة، على أقوال:

القول الأول: أنها تبدأ بعد الثانية عشر، وهو مذهب المالكية^(٢).

دليل القول الأول: أن ابن الثالثة عشر مناهز، والمناهز كالكبير^(٣).

يمكن أن يناقش: بأن ابن العشر يمكن أن يكون مناهزاً، فتحديد عمر الثلاثة عشر ليس مطرداً.

القول الثاني: يرون أن عورة الصغير المميز ما بين السرة والركبة فالمرأهق من باب أولى، وهو ما سبق من مذهب الشافعية^(٤). وقد سبق نقاشه^(٥).

القول الثالث: أنها تبدأ بعد العاشرة، وهو مذهب الحنفية^(٦) والحنابلة^(٧). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن أمر الشارع بالتفريق بين الصغار في المضاجع لعشر سنين فيه بيان عدم جواز كشف عوراتهم أمام بعض^(٨).

الدليل الثاني: أن الطفل بعد العاشرة تُخشى منه الفتنة وعليه فلذا وجب ستر عورته^(٩).

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين ٤٠٨/١، وبداية المجتهد لابن رشد ١١٤/١، وروضة الطالبين للنووي ٢٤/٧، والمغني لابن قدامة ٤١٣/١.

(٢) ينظر: مواهب الجليل للحطاب الرعيني ٥٥/٢، وبلغه السالك للصاوي ١٠٥/١.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي ١٥٧/٤.

(٤) ينظر: المجموع للنووي ١٦٨/٣. ومغني المحتاج للشربيني ١٨٥/١.

(٥) ينظر صفحة سابقة من البحث.

(٦) ينظر: حاشية ابن عابدين ٤٠٨/١.

(٧) ينظر: منار السبيل لابن ضويان ٧٤/١.

(٨) ينظر: مواهب الجليل للحطاب الرعيني ٥٥/٢.

(٩) ينظر: حاشية ابن عابدين ٤٠٨/١، ومنار السبيل لابن ضويان ٧٤/١.

الترجيح: يظهر لي رجحان القول الثالث القائل بأن عورة الطفل في مرحلة المراهقة إلى ما قبل سن البلوغ عي عورة المكلف؛ لكون فترة المراهقة غالباً هي فترة بلوغ فيحتاط فيها.

المطلب الثاني: جراحة الختان.

الختان لغة هو: قطع القلفة التي تغطي الحشفة من الذكر^(١). ولا يختلف المعنى الاصطلاحي للختان عند الفقهاء عن المعنى اللغوي كثيراً، فختان الذكر هو قطع الجلدة التي تغطي الحشفة، وختان الأنثى هو قطع ما يطلق عليه الاسم من الجلدة التي كعرف الديك فوق مخرج البول^(٢). وقد اختلف أهل العلم في حكم الختان على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الختان سنة للذكر والأنثى. وهو قول الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، ورواية عن أحمد^(٥). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((خمس من الفطرة)) وذكر منها ((الختان))^(٦). **وجه الدلالة:** أن النبي ﷺ قد قرن الختان بالمسنونات دون الواجبات وهذه المسنونات هي ما ذكره الحديث من قص الشارب والاستحداد وغيرها مما ذكر^(٧).

نوقش: بعدم التسليم إن كل ما ورد في الحديث سنة^(٨). ومع التسليم أن كل ما ورد سنة، يناقش من وجهين:

الوجه الأول: أن الرسول ﷺ قرن الختان بالمسنونات دلالة اقتران، ودلالة الاقتران لا تقوى على معارضة دلالة الوجوب^(٩).

(١) ينظر: المصباح المنير ١/١٦٤.

(٢) ينظر: المجموع للنووي ١/٣٤٩، تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم ص ١٣٨.

(٣) ينظر: حاشية ابن عابدين ٦/٣٧١.

(٤) ينظر: حاشية الخرشي على مختصر خليل ٣/٤٨.

(٥) ينظر: الأنصاف للمرداوي ١/١٢٤.

(٦) البخاري ١/٢٧٦، مسلم ١/١٠٣.

(٧) ينظر: تحفة المودود لابن القيم ص ١٠٣.

(٨) ينظر: المجموع ١/٣٣٨.

(٩) المرجع السابق.

الوجه الثاني: أن ذكر الختان في جملة المسنونات مع أنه واجب غير ممتنع، فقد يقتصر المختلفان في الحكم كما في قوله تعالى ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (١) فالأكل مباح والإيتان واجب، ونظائر هذا في الكتاب والسنة كثير (٢).

الدليل الثاني: ما جاء أن الحسن البصري قال: (أسلم الناس الأسود والأبيض ولم يفتش أحد منهم ولم يختتنوا) (٣).

نوقش: أن العرب واليهود كانوا يختتنون قبل الإسلام (٤).

القول الثاني: أن الختان واجب على الذكر والأنثى. وهو مذهب الشافعية (٥) والحنابلة على الصحيح (٦). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (٧). **وجه الدلالة:** أن الله أمرنا باتباع ملة إبراهيم عليه السلام والختان من ملته بدليل قوله ﷺ: ((اختتن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة)) (٨). فإذا الختان من ملته التي أمرنا باتباعها فهو واجب (٩).

نوقش: بأن المراد بالملة هي الحنيفية وهي التوحيد (١٠).

أجيب: بأن الملة وإن كان المراد فيها التوحيد فإن الآية صريحة في اتباعه فيما فعله وهذا يقتضي إيجاب كل فعل فعله إلا ما قام الدليل على أنه سنة في حقنا (١١).

(١) سورة الأنعام آية ١٤١.

(٢) ينظر: المجموع للنووي ١/٣٣٨.

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة ١/١١٥.

(٤) ينظر: تحفة المودود لابن القيم ص ١٠٨.

(٥) ينظر: المجموع للنووي ٣/٤٩٢.

(٦) ينظر: الإنصاف للمرداوي ١/١٢٣، كشف القناع للبهوتي ١/٨٣.

(٧) سورة النمل آية ١٢٣.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ٦/٣٠٠.

برقم ٣١٧٨.

(٩) ينظر: تحفة المودود لابن القيم ص ١٠٨.

(١٠) ينظر: المجموع للنووي ١/٤٤٨، تحفه المودود لابن القيم ص ١٠٤.

(١١) المرجعين السابقين.

الدليل الثاني: أن الختان قطع شيء من البدن، وهذا لا يجوز ولا يستباح إلا بالواجب^(١).

الدليل الثالث: أن ستر العورة واجب ولا يجوز هتك ذلك الواجب بالنظر إلى العورة إلا لأمر واجب. فكان الختان واجباً^(٢).

القول الثالث: أن الختان واجب على الذكر سنة للأئمة ومكرمة لها. وهو رواية عن الإمام أحمد. اختارها ابن قدامة^(٣) وهو اختيار اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة^(٤) وابن سعدي وتلميذه ابن عثيمين^(٥). واستدلوا على ذلك بما يلي: أما أدلة الوجوب على الذكر فهي ما تقدم في القول الثاني. وأما دلالة السنة والمكرمة في حق الأنثى، فما يلي:

الدليل الأول: قوله ﷺ: ((الختان سنة للرجال مكرمة للنساء))^(٦). **وجه الدلالة:** أن الحديث دال على السنة فقط، فنوجهه على الرجال بما تقدم من أدلة الوجوب في القول الأول فيبقى في حق النساء سنة^(٧).
نوقش: بأن الحديث ضعيف^(٨).

الدليل الثاني: عن أم عطية الأنصارية ﷺ: أن امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبي ﷺ: ((لا تتهكي فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب إلى البعل))^(٩).
نوقش: بأن هذا الحديث ضعيف^(١٠).

(١) ينظر: الشرح الممتع لابن عثيمين ١٣٥/١.

(٢) ينظر: المغني لابن قدامة ١١٥/١، تحفة المودود لابن القيم ص ١٠٣.

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة ١١٥/١.

(٤) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة ١١٣/٥.

(٥) ينظر: المختارات الجليلة لابن سعدي ص ١٦، والشرح الممتع لابن عثيمين ١٣٣/١.

(٦) أخرجه أحمد في المسند من حديث أسامة الهذلي ﷺ ٧٥/٥ برقم ٢٠٧١٩. والبيهقي في الصغرى عن ابن عباس ﷺ ٣٥٢/٨ برقم ٢٧١٧.

(٧) ينظر: نيل الاوطار للشوكاني ١٣٥/١.

(٨) قال البيهقي: وقال: (لا يصح رفعه...ضعيف منقطع، وفي سننه الحجاج بن أرطاة وهو مدلس). وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة ٤٠٧/٤ برقم ١٩٣٥.

(٩) أخرجه أبوداود في سننه، باب ما جاء في الختان ٣٦٨/٤ برقم ٥٢٧١.

(١٠) قال أبو داود: ليس هو بالقوي، وقد روي مرسلًا. وفي إسناده محمد بن حسان مجهول والحديث ضعيف. ينظر: سنن أبي داود باب ما جاء في الختان ٣٦٨/٤ برقم ٥٢٧١.

الدليل الثالث: قوله ﷺ: ((ومس الختان الختان))^(١). وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ عبر بالختانين للرجل والمرأة فدل على أن المرأة تختن كالرجل.

نوقش: بأن لغة العرب تسمي الشبثيين أو الشخصين باسم الأشهر منهما والأقوى منهما في التنثية. ومن هذه النماذج: القمران: (الشمس والقمر) العشاءان: (المغرب والعشاء)، الأبوان: (الأب والأم) الأسودان: (التمر والماء)^(٢).

قال الإمام ابن منذر: (ليس في الختان خير يرجع إليه ولا سنة تتبع)^(٣).

الترجيح: بعد النظر في الأقوال والأدلة، يظهر لي مشروعية الختان في حق الذكر؛ لصراحة الأدلة وصحتها. أما الأنثى فليس مشروعاً في حقها ولم يصح حديث في مشروعية فبقي الحكم على الأصل في المنع من الاعتداء على الجسد دون مسوغ شرعي. والله أعلم.

المطلب الثالث: إتلافات الطفل في المشفى.

إذا أُلِفَ الطفل شيئاً من ممتلكات المشفى بأن أرسل إنسان الطفل في حاجة فأُلِفَ الطفل مالاً، أو أن الطفل تسلط من نفسه عليه، فقد اختلف أهل العلم في حكم ضمانه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الطفل يضمن ما أُلِفَ مطلقاً. وهو قول عند الحنفية^(٤)، ومذهب الشافعية^(٥)، وقول عند الحنابلة^(٦). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن الطفل أُلِفَ مالاً متقوماً معلوماً حقاً لملكه فيجب عليه الضمان^(٧).

يمكن أن يناقش: أن صاحب المال فوت الحق الذي له بتسليط الطفل عليه.

الدليل الثاني: أن الطفل تثبت له ذمة صالحة للوجوب والمؤاخذه، فوجود سببها يثبت حكمها^(٨).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين ١٤٢/١ برقم ٣٤٩.

(٢) ينظر: النحو الوافي لعباس حسن ١١٨/١.

(٣) ينظر: شرح سنن أبي داود لأبي داود ١٢٦/١٤.

(٤) ينظر: الهداية شرح البداية للمرغاني ٢١٦/٤.

(٥) ينظر: مغني المحتاج للشريني ٤٠٨/٢.

(٦) ينظر: شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١٧٢/٢.

(٧) ينظر: الهداية شرح البداية للمرغاني ٢١٦/٤.

يمكن أن يناقش: بأن صاحب المال لو تسبب في إتلاف ماله فلا ضمان، فكذا إذا سلط الطفل على ماله فقد تسبب في إتلافه فلا ضمان.

القول الثاني: أن الطفل لا يضمن ما أتلفه إن كان رضيعاً فقط، ويضمن فوق ذلك. وهو قول عند المالكية^(٢). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أن الطفل الرضيع لا يصح منه تمييز ولا قصد فإتلافاته هدر^(٣).

نوقش: بأن الطفل الرضيع تثبت له ذمة صالحة للوجوب والمؤاخذه، فوجود سببها يثبت حكمها، ولا فرق بين المميز وغيره^(٤).

الدليل الثاني: قياس الطفل الرضيع على البهائم^(٥).

نوقش: بالفرق بين الطفل والبهيمة، فالطفل غير محجور عليه في الأفعال، وله ذمة صالحة للوجوب والمؤاخذه، فوجود سببها يثبت حكمها^(٦).

القول الثالث: أنه لا ضمان على الطفل إذا سلطه صاحب المال أو المسؤول عنه عليه، أما إذا لم يسلطه فهو ضامن. وهو مذهب الحنفية^(٧)، والحنابلة^(٨). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: أنه أتلف مالا غير معصوم فلا يجب عليه الضمان، كما إذا أتلفه بإذنه ورضاه، وهذا لأن العصمة تثبت حقاً لصاحبها، وقد فوتها على نفسه حيث وضع المال في يد مانعة، فلا يكون مستحقاً للنظر، إلا إذا أقام غيره مقام نفسه في الحفظ، ولا إقامة هنا^(٩).

الدليل الثاني: أن صاحب المال سلط الطفل عليه برضاه، سواء بحجر المدفوع إليه أم لا؛ لتفريطه حيث أن الحجر على الصغار في مظنة الشهرة^(١٠).

(١) ينظر: البحر الرائق للنسفي ٩٠/٨.

(٢) ينظر: الكافي لابن عبد البر ٦٠٦/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر: البحر الرائق للنسفي ٩٠/٨.

(٥) ينظر: الشرح الكبير للدريز ٢٩٦/٣.

(٦) ينظر: البحر الرائق للنسفي ٩٠/٨.

(٧) المرجع السابق.

(٨) ينظر: كشاف القناع للبهوتي ١١/٦.

(٩) ينظر: الهداية شرح البداية للمرغياني ٢١٦/٤.

(١٠) ينظر: شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١٧٢/٢.

الترجيح: يظهر لي والله أعلم رحجان القول الثالث؛ لقوة ما استدلوا به، وموافقته للأصول وتعلق الحقوق.

المطلب الخامس: التلطف على الطفل بالقذف.

القذف هو: الرمي بزنا^(١)، أو لواط^(٢). وهو كبيرة من كبائر الذنوب، والأصل في تحريمه الكتاب والسنة.

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٣).

ومن السنة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((اجتنبوا السبع الموبقات))، قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: ((الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات))^(٤).

وقد يحصل للطفل في المشفى شيئاً من التلطف عليه، فإذا رمي الطفل، وتلفظ عليه بما يوجب حد القذف، فهل يحق لولي الطفل المطالبة بتطبيق حد القذف على القاذف؟.

اتفق الفقهاء بأن قذف الصغير لا يوجب الحد؛ لاشتراطهم كون المقذوف بالغاً^(٥). واستدلوا على ذلك بما يلي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٦). وجه الدلالة: أن الله نص على حد القذف فيمن

(١) ينظر: البحر الرائق للنسفي ٣١/٥، والفواكه الدواني للنفراوي ٢١٠/٢، وإعانة الطالبين للبكري ١٤٩/٤، والروض المربع للبهوتي ٣١٤/٣.

(٢) زيادة اللواط هي عند الحنابلة ينظر: الروض المربع للبهوتي ٣١٤/٣.

(٣) سورة النور آية ٢٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيح باب قول الله تعالى: (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً) ١٠١/٣.

(٥) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٣٧/٧، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٤١/٣، ومغني المحتاج للشربيني ٣٨٢/٣، والروض المربع للبهوتي ٣١٤/٣.

(٦) سورة النور آية ٢٣.

قذف المحصن، أما غير المحصن فلا يجلد، والمحصن عند الفقهاء هو من اجتمع فيه وصف البلوغ والعقل والإسلام والحرية^(١).

الدليل الثاني: أن حد القذف وضع للزجر عن الأذية بالمعرة الداخلة على المقدوف، ولا معرة من عدم البلوغ؛ إذ لا يقع من الصغير وطء ولا وصف الزنى^(٢). لكن يجب أن ينبه أن كون عدم تحقق سببية حد القذف، لا يعني عدم تعزيز القاذف على كذبه واقتراءه وإيذائه، وتقرير ذلك للقاضي بما يزجره ويردعه^(٣).

(١) ينظر: المهذب للشيرازي ٢/٢٧٢.

(٢) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي ٣/٣٤١.

(٣) ينظر: مغني المحتاج للشربيني ٣/٣٨٢.

الخاتمة

بعد الانتهاء من عرض المسائل المتعلقة بطبيب الأطفال ومريضه توصلت إلى النتائج التالية:

١. أن خلوة الطبيب بالمرضة غير جائزة، وتنتفي هذه الخلوة بوجود الحاجة أو الضرورة أو بوجود شخص ثالث.

٢. عدم جواز مس الطبيب للممرضة إلا لضرورة العلاج، والضرورة تقدر بقدرها، ولا يتجاوزها الطبيب بما لا تدعو الحاجة إليه.

٣. جواز نظر الطبيب للممرضة الأجنبية عند الحاجة بشرط أن لا يكون بشهوة، ويكون النظر بقدر من تدعو الحاجة إليه. وهذا الحكم له علاقة بنية الإنسان وقصده فمراقبة الله هي الأساس فيما يمتثل ويطبق.

٤. أن الراجح من أقوال الفقهاء التفريق بين بول الطفل الذكر والأنثى الذين لم يأكلا الطعام، بإجزاء الرش في بول الذكر وعدم إجزاء سوى الغسل في بول الأنثى، طالما أن النصوص الثابتة الصحيحة قد فرقت بينهما، سيما أنه لم تظهر الحكمة من النص أو علة تقرب القياس أو تبعده، فتبقى المسألة في دائرة النصوص التعبدية التي يجب التسليم بها والصيرورة لها.

٥. أن الراجح من أقوال الفقهاء طهارة قيء الطفل تغير الطعام أم لم يتغير، خلافاً للجمهور القائلين بنجاسته إن تغير.

٦. أن الراجح من أقوال الفقهاء أن مس عورة الطفل ينقضها إن كان بشهوة، وإلا فلا ينقض.

٧. أن الراجح من أقوال الفقهاء عدم انتقاض الطهارة بلمس المرأة، لعدم الدليل الصريح الصحيح، وكونها مسألة تعم بها البلوى فلا بد أن يصدرها بها حكم، فمالم يأت دل على أن الأصل عدم النقض.

٨. أن جمع الطبيب بين الصلاتين للعلاج تخرج على أحد سببين: السبب الأول: الخوف على حياة الطفل والصحيح من أقوال الفقهاء على أن الخوف مبيح للجمع. أو السبب الثاني وهو: مجرد الحاجة الجمع وهو أيضاً سبب مبيح للجمع وفق الضوابط التالية:

أ- أن تكون حاجة طبيب الأطفال للجمع بين الصلاتين متحققة يقينياً أو ظنياً.

ب- أن يتعذر دفع الحاجة أو الضرورة بوجه مشروع ليس فيه حرج، كأن تتعذر المناوبة بين الأطباء.

ت- أن يقتصر فيما تبيحه الحاجة على القدر الكافي الذي تزول به الحاجة، فلو انتهى طبيب الأطفال من عملياته قبل دخول وقت العصر مثلاً فعليه المبادرة بصلاة الظهر، ولا يجمع معها العصر لأن الحاجة للجمع قد زالت.

٩. أن الطبيب إذا لم يتمكن من الصيام لداعي عملية علاج الطفل وحلت الضرورة الملحة، فإن الفقهاء -رحمهم الله- تكلموا عن هذه المسألة في صيام أصحاب الحرف، وأجازوا للطبيب الفطر، والقضاء.

١٠. أن الراجح من أقوال الفقهاء عدم نجاسة الدم الخارج من غير السبيلين. وأن وجوده على ثوب الطبيب لا يبطل الصلاة.

١١. أن الطفل دون التمييز لا عورة له وهو الصحيح من أقوال الفقهاء، وأما إن كان فوق التمييز ودون المراهقة -عمر عشر سنوات- فعورته الفرغان، وأما عورته في مرحلة المراهقة إلى ما قبل سن البلوغ هي عورة المكلف.

١٢. مشروعية الختان في حق الذكور لصراحة الأدلة وصحتها. أما الأنثى فليس مشروعاً في حقها ولم يصح حديث في مشروعية فبقي الحكم على الأصل في المنع من الاعتداء على الجسد دون مسوغ شرعي.

١٣. لا ضمان على الطفل إذا سلطه صاحب المال أو المسؤول عنه عليه، أما إذا لم يسلطه فهو ضامن، ويقوم وليه مقامه في المؤاخذه.

١٤. أن من قذف صغيراً أو مجنوناً لم يجب به عليه الحد؛ لاشتراط كون المقدوف بالغاً، لكن يجب أن ينبه أن كون عدم تحقق سببية حد القذف لا يعني عدم تعزير القاذف على كذبه وافتراءه وإيذائه، وتقرير ذلك للقاضي بما يزرجه ويردعه.

المراجع

- القرآن الكريم .
- أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية . دار أولى النهى ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- الإجماع. تأليف: محمد بن إبراهيم بن المنذر. تحقيق : فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ - الإسكندرية.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام . للإمام ابن دقيق العيد ، حققها : أحمد محمد شاكر ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- أحكام القرآن . تأليف : أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص. دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- أحكام القرآن . تأليف : أبي بكر محمد بن عبد الله ، ابن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- الإحكام في أصول الأحكام . تأليف : الإمام علي بن محمد الآمدي ، تحقيق: د. سيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- الإحكام في أصول الأحكام . للحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري، حققه: لجنة من العلماء ، دار الجيل - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي د. إبراهيم رحيم، طبعة دار الحكمة.
- إحياء علوم الدين . تأليف : أبي حامد الغزالي ، دار المعرفة - بيروت.
- الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية ، لشيخ الإسلام ابن تيمية . تأليف: علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد البعلي الدمشقي الحنبلي المتوفى ٨٠٣هـ، حققه وخرج أحاديثه : أحمد بن محمد بن حسن الخليل، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- الاختيار لتعليل المختار . تأليف : عبد الله بن محمود الموصلي ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول. تأليف : محمد بن علي الشوكاني. تحقيق: سعيد البدري ، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل . تأليف : محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- الاستذكار . تأليف : يوسف بن عبد الله بن عبد البر . تحقيق الدكتور: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قنتية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
- أسنى المطالب شرح روض الطالب . تأليف : زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
- الأشباه والنظائر . تأليف : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- الأشباه والنظائر . تأليف : عبد الوهاب السبكي، تحقيق: عادل عبدالموجود و علي محمد عوض ، دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- الإصابة في تمييز الصحابة . تأليف : أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. دار الكتب العلمية - بيروت.
- الأصل المعروف بالمبسوط . للإمام محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة ١٨٩هـ، اعتنى به : أبو الوفاء الأفعاني، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن . تأليف : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، عالم الكتب - بيروت.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين . تأليف : ابن قيم الجوزية، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- الإفصاح عن معاني الصحاح . تأليف الوزير : يحيى بن هبيرة الحنبلي، المؤسسة السعيدية بالرياض.
- الإقناع . تأليف : محمد بن إبراهيم بن المنذر. تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبدالعزيز الجبرين، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع . تأليف: محمد الخطيب الشربيني. تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود. دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى / ١٩٩٤م.
- الإقناع لطالب الانتفاع . لشرف الدين الحجاوي ، المقدسي تحقيق : الدكتور عبدالله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى / ١٩٩٧م.
- الأم . تأليف الإمام : محمد بن إدريس الشافعي ، دار الفكر - بيروت.
- الإنصاف . المرداوي (٨١٧ ٨٨٥هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك . تأليف : أحمد الونشريسي. تحقيق : الغرباني، منشورات كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩١م.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، تأليف : زين الدين بن نجيم الحنفي، دار المعرفة - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي . تأليف : محمد بن بهادر الشافعي. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- بدائع الصنائع . تأليف : علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد . تأليف : محمد بن رشد (الحفيد)، تحقيق: حازم القاضي ، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- البداية والنهاية . تأليف : أبي الفداء الحافظ بن كثير، وحققه الدكتور: أحمد أبوالمحم، وآخرون. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- بلغة السالك لأقرب المسالك. تأليف : أحمد بن محمد الصاوي، دار البخاري - السعودية.
- البناية في شرح الهداية . تأليف : محمد العيني ، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار . تأليف : عبدالرحمن السعدي ، طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، السعودية ، ١٤١٩ هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس . محمد الزبيدي ، تحقيق: عبدالعليم الطحاوي ، راجعه : عبدالستار فراج ، حكومة الكويت ، التراث العربي ، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م .
- التاج والإكليل لمختصر خليل . تأليف : محمد بن يوسف المواق (مطبوع بهامش مواهب الجليل) دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام . تأليف : إبراهيم بن محمد ابن فرحون المالكي. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٠١هـ.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق. تأليف : عثمان بن علي الزيلعي الحنفي. دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة الطبعة الأولى عام ١٤٢٦.

- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي. تأليف : محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- التعريفات . تأليف : علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي ، تحقيق وتعليق الدكتور: عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- تفسير آيات أشكلت . تأليف : شيخ الإسلام ابن تيمية ، دراسة وتحقيق : عبدالعزيز بن محمد الخليفة ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن . تأليف : أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- تفسير القرآن العظيم . تأليف : إسماعيل بن كثير القرشي ، دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م.
- تفسير القرطبي "الجامع لأحكام القرآن " تأليف : أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة.
- تقريب التهذيب . تأليف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - حلب ، الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- تكملة حاشية ابن عابدين . تأليف : محمد علاء الدين بن محمد أمين بن عمر بن عابدين، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: أحمد بن حجر العسقلاني، عنى بتصحيحه: عبد الله اليماني، المدينة المنورة - توزيع دار أحد ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
- التلخيص للحافظ الذهبي . تأليف : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (مطبوع مع المستدرك على الصحيحين) ، دار المعرفة بيروت.
- التمهيد . تأليف : الحافظ بن عبد البر النمري القرطبي ، تحقيق : سعيد أحمد أعراب، توزيع مكتبة الغرباء الأثرية .
- تهذيب الأسماء واللغات . تأليف : أبي زكريا محيي الدين النووي، دار الكتب العلمية - بيروت .
- تهذيب التهذيب . تأليف : شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار صادر ، الطبعة الأولى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند سنة ١٣٢٥هـ.
- جامع العلوم والحكم . تأليف : أبي الفرج عبدالرحمن بن رجب، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، وإبراهيم باجس ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

- الجنين المشوه والأمراض الوراثية د. محمد البار طبعة دار المعارف / نشر دار الكتب العربية دمشق . الطبعة ١ .
- حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج (مطبوعة مع حاشية الشرواني بعنوان حواشي الشرواني وابن قاسم على تحفة المحتاج) ، دار الفكر .
- حاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي. تأليف: إبراهيم الباجوري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب ، تأليف: سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا .
- حاشية البناني على شرح الزرقاني . تأليف : محمد بن الحسين البناني (مطبوعة بهامش شرح الزرقاني على مختصر خليل) دار الفكر - بيروت.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . تأليف : محمد عرفة الدسوقي، دار الفكر .
- حاشية الرملي . تأليف : أبي العباس بن أحمد الرملي (مطبوعة بهامش أسنى المطالب) ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- حاشية الروض المربع . تأليف : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ .
- حاشية العدوي على شرح الخرشي ، تأليف : علي بن أحمد الصعدي العدوي (مطبوعة بهامش شرح الخرشي) ، دار صادر - بيروت.
- حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد) تأليف : علي العدوي ، الناشر : دار المعرفة - بيروت، توزيع دار الباز - مكة المكرمة .
- حاشيتنا قليوبي وعميرة . الأولى تأليف : أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، والثانية تأليف: أحمد البرلسي الملقب بعميرة ، دار الفكر ، الطبعة الرابعة.
- الحاوي الكبير . تأليف علي الماوردي ، تحقيق وتعليق الشيخ: علي معوض، والشيخ: عادل عبدالموجود. دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- الحاوي للفتاوى . جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ . دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- الخرشي على مختصر خليل . تأليف : محمد بن عبد الله الخرشي المالكي ، دار صادر - بيروت .
- خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه . للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

- الدر المختار في شرح تنوير الأبصار . تأليف : محمد بالحصكفي . (مطبوع بهامش رد المحتار) دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- الدرر البهية في المسائل الفقهية . تأليف : الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني، عني به: محمد الخضير، دار النشر الدولي - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- درر الحكام شرح مجلة الأحكام . تأليف علي حيدر ، تعريب: فهمي الحسيني، دار الكتب العلمية - بيروت .
- الذخيرة . تأليف : أحمد بن إدريس القرافي ، تحقيق الدكتور: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
- رد المحتار على الدر المختار " حاشية ابن عابدين " . تأليف: محمد أمين بن عمر ابن عابدين. دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- الرسالة . للإمام: محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .
- الروض المربع شرح زاد المستقنع . تأليف : منصور بن يونس البهوتي ، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير ، مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- روضة الطالبين . تأليف : يحيى النووي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. لشيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي، ومعها شرحها نزهة خاطر العاطر، للأستاذ الشيخ عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي ثم الدمشقي، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- الروضة الندية شرح الدرر البهية. تأليف: محمد القنوجي البخاري، تعليق: محمد حلاق، مكتبة الكوثر - الرياض، دار الهجرة - صنعاء ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- زاد المستقنع في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل. تأليف: موسى المقدسي المتوفى سنة ٩٦٨هـ، الفيصلية - مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ / ١٤١٠هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد . تأليف : ابن قيم الجوزية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، وعبدالقادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة عشرة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- سبل السلام شرح بلوغ المرام . تأليف : محمد الصنعاني، صححه وعلق عليه : فواز أحمد زمرلي، وإبراهيم محمد الجمل، دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة / ١٩٨٧م.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها . تأليف: الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، طبعة جديدة ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- سنن أبي داود. تأليف: أبي داود السجستاني، دراسة: كمال الحوت، دار الجنان - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .
- سنن ابن ماجة . تأليف : أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر .
- سنن الترمذي " الجامع الصحيح " . تأليف : أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار الفكر .
- سنن الدارقطني . تأليف : علي بن عمر الدارقطني . تحقيق : عبدالله هاشم يمانى المدني، دار المحاسن للطباعة - القاهرة .
- سنن الدارمي. تأليف: الدارمي، تحقيق: فواز زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
- السنن الكبرى . تأليف : أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي . دار الفكر .
- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، وحاشية الإمام السندي. تأليف: النسائي، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ .
- شرح الزرقاني على مختصر خليل . تأليف : عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الفكر - بيروت .
- شرح الزركشي على مختصر الخرقى . تأليف : محمد بن عبد الله الزركشي الحنبلي، تحقيق وتخريج: عبد الله الجبرين، الطبعة ١٤١٠، طبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر .
- الشرح الصغير . تأليف : أحمد بن محمد الدردير (مطبوع مع بلغة السالك) ، دار البخاري - السعودية .
- الشرح الكبير . تأليف : أحمد بن محمد الدردير (مطبوع بهامش حاشية الدسوقي عليه) ، دار الفكر .
- الشرح الكبير . تأليف : ابن قدامة المقدسي ، مطبوع مع الإنصاف ، تحقيق : الدكتور عبد الله التركي ، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .

- شرح الكوكب المنير . تأليف : محمد الفتوحى الحنبلى المعروف بابن النجار تحقيق: محمد الزحيلي ، ونزيه حماد، منشورات جامعة الملك عبدالعزيز ، مطبعة دار الفكر ، ١٤٠٠هـ/.
- الشرح الممتع على زاد المستقنع . شرح فضيلة الشيخ: محمد العثيمين، اعتنى به . د/ سليمان أبا الخيل، د/ خالد المشيقح ، مؤسسة آسام - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- شرح النووي على صحيح مسلم (صحيح مسلم بشرح الإمام النووي) ، تأليف: محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار الفكر ١٤٠١هـ / ١٩٨١م
- شرح فتح القدير ، تأليف : كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- شرح مشكل الآثار . تأليف : الإمام الطحاوي (٢٣٩- ٣٢١هـ) ، حققه وخرج أحاديثه : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- شرح منتهى الإرادات . تأليف : منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، دار الفكر.
- شرح منهج الطلاب . تأليف : أبي يحيى زكريا الأنصاري (مطبوع بهامش حاشية البجيرمي عليه) ، المكتبة الإسلامية - دياربكر - تركيا.
- الصحاح . تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف : إسماعيل الجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تأليف علاء الدين علي الفارسي، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- صحيح البخاري . تأليف : الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المكتبة الإسلامية - استانبول.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته ، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- صحيح سنن أبي داود . تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- صحيح سنن الترمذي . تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- صحيح مسلم . تأليف: الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق: محمد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية - استانبول، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.

- العدة شرح العمدة . تأليف : عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ، تحقيق : عبدالرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري . للشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبي محمد العيني ، المتوفى سنة ٨٥٥هـ. دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- العناية على الهداية . تأليف : محمد بن محمود البابرتي (مطبوع بهامش شرح فتح القدير) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- عون المعبود شرح سنن أبي داود . تأليف : أبي الطيب محمد أبادي، تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- غمز عيون البصائر . تأليف : أحمد بن محمد الحموي . (مطبوع مع الأشباه والنظائر لابن نجيم) ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - باكستان.
- الفتاوى السعدية . للعلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي، خرج أحاديثه وعلق عليه: السيد بن أحمد أبو يوسف ، مكتبة الإيمان بالمنصورة، الطبعة الأولى.
- الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم . تحقيق : محمد عطا، ومصطفى عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- فقه القضايا الطبية المعاصرة د.القرة داغي. طبعة دار البشائر، بيروت الطبعة ٢، ١٤٢٦هـ.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء . جمع وترتيب: أحمد بن عبدالرزاق الدويش، دار المؤيد.
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري . تأليف : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق: محب الدين الخطيب ، رقم كتبه: محمد عبد الباقي، راجعه : ، المكتبة السلفية - الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- فتح العزيز شرح الوجيز . للإمام أبي القاسم عبدالكريم بن محمد الراجعي المتوفى سنة ٦٢٣هـ. (مطبوع مع المجموع للنووي)، دار الفكر.
- فتح القدير . تأليف : محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : سيد إبراهيم ، دار زمزم - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني . تأليف : أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي ، دار الفكر - بيروت .
- فيض القدير . تأليف : عبد الرؤوف المناوي ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

- القاموس المحيط . تأليف : مجد الدين الفيروز أبادي ، دار المعرفة - بيروت.
- الكافي. لابن قدامة المقدسي الحنبلي ، تحقيق : الدكتور عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية بدار هجر ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي . تأليف: يوسف بن عبد الله بن عبد البر. دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- كشف القناع عن متن الإقناع . تأليف : منصور بن يونس البهوتي ، عالم الكتب ، بيروت.
- كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني . تأليف: علي بن الحسن المالكي. (مطبوع مع حاشية العدوي عليه) ، دار المعرفة - بيروت، توزيع دار الباز - مكة.
- لسان العرب . تأليف : أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر - بيروت .
- المبسوط . تأليف : شمس الدين السرخسي ، تصنيف : خليل الميس ، دار المعرفة - بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- مجلة الأحكام . (مطبوعة بشرحها درر الحكام) دار الكتب العلمية - بيروت.
- مجلة البحوث الإسلامية . مجلة تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض ، العدد الثاني ١٣٩٥هـ، والعدد السابع ١٤٠٣هـ.
- مجلة المجمع الفقهي الإسلامي. نصف سنوية يصدرها مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، العدد الثامن ١٤١٥هـ، والعدد العاشر ١٤١٧هـ.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، مجمع الفقه الإسلامي - جدة ، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، عدة أعداد.
- المجموع شرح المذهب . تأليف : يحيى بن شرف النووي ، دار الفكر.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية، عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- المحلى . تأليف : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي، دار الجيل - بيروت .

- مختار الصحاح . تأليف : محمد بن عبد القادر الرازي ، اعتنى بها الأستاذ : يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- مختصر خليل. تأليف: خليل بن إسحاق المالكي (مطبوع في شرح الخرشي عليه) ، دار صادر - بيروت .
- المستدرک على الصحيحين . تأليف الإمام : أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة - بيروت .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مؤسسة قرطبة ، مدينة الأندلس .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي . تأليف : أحمد بن محمد الفيومي، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى . تأليف: الفقيه العلامة الشيخ مصطفى السيوطي الرحيباني، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- معالم السنن شرح سنن أبي داود . تأليف : أبي سليمان الخطابي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- المغني . تأليف : موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، والدكتور: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر - القاهرة ، توزيع صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالعزيز آل سعود، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- مغني المحتاج . تأليف : محمد الخطيب الشربيني ، دار الفكر .
- المفردات في غريب القرآن . تأليف : أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة - بيروت .
- المقنع . تأليف : أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (مطبوع مع شرح المبدع عليه) المكتب الإسلامي ١٩٨٠م.
- منار السبيل . تأليف : إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان ، تحقيق : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الطبعة السابعة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- منهاج الطالبين . تأليف : أبي زكريا بن شرف النووي (مطبوع مع مغني المحتاج) دار الفكر .
- المذهب . تأليف : إبراهيم الشيرازي . دار البخاري - بريدة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، وشركاه.

- مواهب الجليل . تأليف : محمد بن محمد بن عبدالرحمن الحطاب ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
- الموسوعة الفقهية . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت .
- الموطأ للإمام مالك بن أنس . صححه ورقمه وخرج أحاديثه : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر . تأليف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير . تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية .
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار . تأليف : الشوكاني ، خرج أحاديثها وعلق عليها: محمد صبحي حسن حلاق ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .